الطبعة الثانية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | IFAD

WFP برنامج الأغذية العالمي
wfp.org/ar

تحقيق هدف القضاء على الجوع

الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة

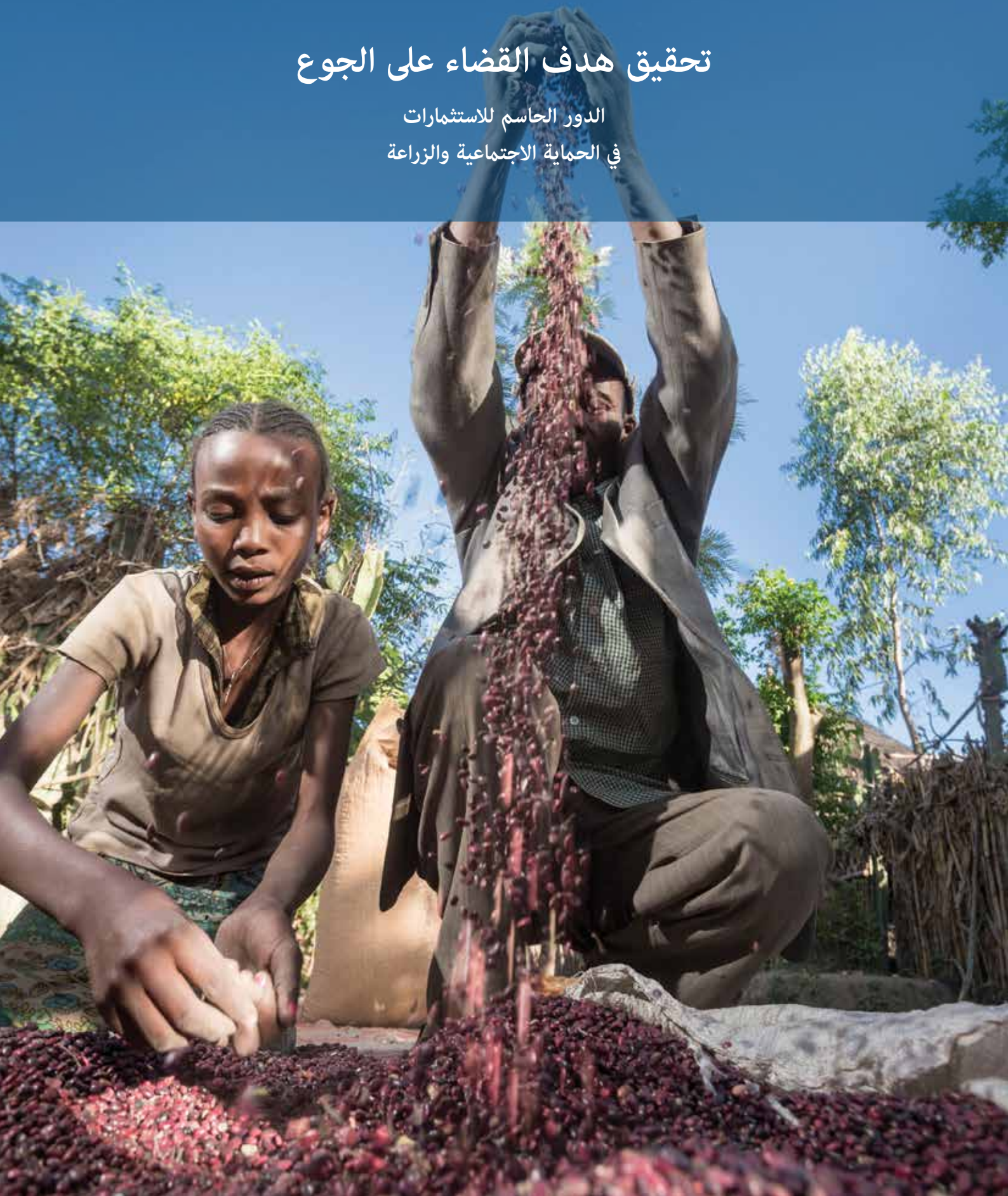

التلميح المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، **2016**. *تحقيق هدف القضاء على الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة*. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

صورة الغلاف: ©FAO/IFAD/WFP/Petterik Wiggers

الطبعة الثانية، **2016**

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيالتها مما لم يرد ذكره.

ISBN 978-92-5-608886-4

تشجع منظمة الأغذية والزراعة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org

© FAO 2016

الطبعة الثانية

تحقيق هدف القضاء على الجوع

الدور الحاسم للاستثمارات
في الحماية الاجتماعية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة
روما، 2016

المحتويات

تمهيد	iv
موجز تنفيذي	vi
شكر وتقدير	viii
مقدمة	1
الاستثمار من أجل التنمية	3
السيناريو الأساسي حتى عام 2030: بقاء الأمور على حالها	5
نهج المسار المزدوج للقضاء على الجوع: الاستثمار في الحماية الاجتماعية والتنمية المناصرة للفقراء	9
الاستثمارات المحددة الأهداف في المناطق الريفية المناصرة للفقراء: المجالات الممكنة	15
اعتبارات أخرى والملاحظات الختامية	19
المرفق 1. تحقيق هدف القضاء على الجوع من خلال الاستثمار في النمو على نطاق الاقتصاد ككلّ	21
المرفق 2. جدول إحصائي	29

تمهيد

أعدت منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي تقديرات جديدة بشأن الاستثمارات الإضافية اللازمة للقضاء على الجوع بصورة مستدامة بحلول عام 2030، وذلك تماشيا مع أعلى تطلعات خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 ومشروع اتفاق أديس أبابا، الذي ينص بوضوح على أن "هدفنا هو القضاء على الفقر والجوع".

وترحب منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بهذا الالتزام العالمي لوضع حد للفقر والجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030. ويتماشى اقتراحنا بشأن كيفية تحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030 مع سياق هدف التنمية المستدامة 2 للقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، الذي يتماشى بدوره مع هدف التنمية المستدامة 1 للقضاء على الفقر في نفس الوقت. وفي ظلّ وجود ما يقارب 800 مليون شخص يعانون من الجوع ووجود ما يقارب أربعة أخماس الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية، من الضروري زيادة الدخل الزراعي والريفي لتحقيق هذين الهدفين للتنمية المستدامة اللذين لهما الأولوية.

استند في الأصل خط الفقر المدقع "دولار واحد في اليوم"، المعتمد لأغراض رصد هدف التنمية المستدامة 1، على التكاليف المقدرة لتلبية الاحتياجات الأساسية، التي يعتبر الحصول على الغذاء أهمها بكثير. ويتراوح الإنفاق على الغذاء عموما بين 50 و70 في المائة من دخل خط الفقر المدقع، بحسب البلد والسياق. وقد قام البنك الدولي في عام 2005 بتعديل ما يسمى بخط الفقر المدقع بدولار واحد في اليوم إلى 1.25 دولاراً أمريكياً من حيث تعادل القوة الشرائية.

وبالتالي، يعد خط الفقر المدقع مؤشرا جيدا معقولا لمن يعتبر جائعا، على الرغم من أن أرقام الفقر والجوع تختلف بسبب اختلاف البيانات والأساليب المنهجية المستخدمة.

بإمكاننا القضاء على الفقر والجوع!

بإمكاننا القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030. ولكننا بحاجة إلى نهج جديد يؤدي إلى حشد قدر أكبر بكثير من الموارد من أجل القضاء على الجوع مقارنة مع ما هو الحال عليه في سيناريو "بقاء الأمور على حالها". ويجمع هذا النهج بين الاستثمارات العامة في الحماية الاجتماعية والاستثمارات العامة والخاصة في القطاعات الإنتاجية -خاصة في المناطق الريفية، وفي قطاع الزراعة بشكل خاص.

وبشكل أكثر تحديدا، مطلوب تأمين موارد إضافية تصل إلى متوسط سنوي قدره 265 مليار دولار أمريكي في السنة خلال الفترة 2016-2030، أي 0.3 في المائة من متوسط الدخل العالمي المتوقع في تلك الفترة، لتمويل كل من الاستثمارات الإضافية في مجال الحماية الاجتماعية والاستثمارات الإضافية المحدد الأهداف المناصرة للفقراء في الأنشطة الإنتاجية، على أن تحصل منها المناطق الريفية على 181 مليار دولار أمريكي سنويا. ويقع هذا المبلغ ضمن حدود قدرة المجتمع الدولي على حشد الموارد اللازمة.

الاستثمارات الزراعية والتنمية الريفية

من المتوقع أن يزيد الاستثمار الإجمالي من معدلات النمو وفرص العمل، وبالتالي الدخل. وستزيد الاستثمارات للقضاء على الجوع المصممة جيدا والتي يتم تنفيذها على النحو الصحيح من إنتاجية صغار المنتجين ومن دخلهم، من خلال تقديم فرص تعزز الدخل للفقراء.

وسيتم تخصيص 198 مليار دولار أمريكي، من متوسط الاستثمارات السنوية اللازمة التي تبلغ 265 مليار دولار أمريكي، للاستثمارات المناصرة للفقراء في القطاعات الإنتاجية، و140 مليار دولار أمريكي للتنمية الريفية والزراعة و58 مليار دولار أمريكي للمناطق الحضرية.

وللقضاء على الفقر المدقع والجوع بشكل مستدام، لا بدّ لنا من تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، ولا سيما في المناطق الريفية، لزيادة الإنتاجية الريفية والزراعية والمداخيل، وللترويج لنظم غذائية أكثر إنتاجية واستدامة وشمولية. ويشكل المزارعون أنفسهم المصدر الرئيسي

للاستثمارات في الزراعة، ولكن غالبا ما تتعارض معهم السياسات والبرامج، بما في ذلك القروض والتأمين، خاصة مع أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من المزارعين الأسريين الأقل حظا.

وتتميز معظم البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض بارتفاع البطالة والعمالة الناقصة فيها، مع نمو سريع لبطالة الشباب فيما تتكيف الاقتصادات مع التكنولوجيات الجديدة وظروف السوق العالمية، وفي حين أن التقشف المالي يضع قيودا على القطاع العام ودوره بوصفه ربّ عمل محتمل.

الحماية الاجتماعية

ينبغي لكسر الحلقة المفرغة للفقر والجوع مساعدة الجياع الذين يعيشون في فقر مدقع، من خلال برامج الحماية الاجتماعية المصممة بشكل جيد والتي من شأنها أن تمكنهم من التغلب بسرعة على الفقر المدقع والجوع.

وهناك حاجة إلى 67 مليار دولار أمريكي، من بين متوسط متطلبات الاستثمار السنوية البالغة 265 مليار دولار أمريكي، من أجل برامج الحماية الاجتماعية، سيخصص 41 مليار دولار أمريكي منها للمناطق الريفية حيث يعيش معظم الفقراء، و26 مليار دولار أمريكي للمناطق الحضرية.

وتعد الحماية الاجتماعية استثمارا قويا في القدرات البشرية وفي الإمكانات الإنتاجية للفقراء. ومن شأن تحسّن التغذية أن يزيد الإنتاجية، وبالتالي الدخل، على المديين القصير والطويل. وليست الحماية الاجتماعية مجرد صدقة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع والخدمات. بل هناك أدلة قوية على أنها تعزز القدرات الإنتاجية عن طريق زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري وغيره من أشكال رأس المال. وهي تخفف من القيود على السيولة ويتم استخدام الوفورات الناتجة عن ذلك من قبل الفقراء لتعزيز قدراتهم الإنتاجية ودخلهم.

وبالتالي، سيمكن الجمع بين الاستثمارات الخاصة بالحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء معظم الفقراء من التخلص من الفقر والجوع بطريقة مستدامة. وهناك حاجة أيضا إلى عوامل مشجّعة أخرى (مثل وجود مناخ سياسي مواتٍ، واستقرار سياسي)، مما يعني أن الاستثمارات الخاصة بالحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء ضرورية للقضاء على الجوع، ولكنها غير كافية.

ومع ارتفاع الدخل بسبب الاستثمارات المحددة الأهداف المناصرة للفقراء في القطاعات الإنتاجية، يجب أن يكون هناك انخفاض مقابل في كمية الحماية الاجتماعية اللازمة.

المسائل المتعلقة بالتمويل

كان الهدف من المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المنعقد في أديس أبابا خلال شهر يوليو/تموز 2015، ضمان أن تكون لدى جميع البلدان، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

وحاليا، لدى العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض حالياً إمكانيات محدودة لتعبئة الموارد العامة الكبيرة اللازمة لتسريع وتيرة التقدم من أجل الحد من الجوع وصولاً إلى القضاء عليه. وبالتالي، ينبغي الوفاء باحتياجاتهم التمويلية من خلال توفير موارد دولية أكثر سخاء مما كان عليه الحال في الربع الأخير من القرن الماضي، ولا سيما على شكل منح وصكوك منخفضة الفائدة. وبإمكان التعاون الدولي أن يساعد أيضا في تطوير الدراية المناسبة بشأن التكنولوجيات والسياسات وتبادلها.

ومع الازدياد المستمر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وفي متوسط درجات الحرارة، وفي الظواهر الجوية المتطرفة، ينبغي بذل الجهود للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على حد سواء. وإننا نعتزم التطرق إلى هذه المسائل في المستقبل القريب خاصة في ما يتعلق بالزراعة والحد من الجوع.

ويوضح هذا التقرير الفني أن اقتراحنا للقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية هو أمر قابل للتنفيذ بكلفة معقولة، شرط وجود إرادة سياسية قوية. وقد ظهر ذلك في بلدان كبيرة وصغيرة، وكذلك في البلدان ذات الدخل المتوسط وفي البلدان الفقيرة.

وإننا نتطلع إلى العمل مع الحكومات وسائر المجتمع الدولي لكي يصبح الجوع والفقر من الماضي بحلول عام 2030.

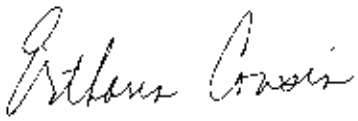

Ertharin Cousin

المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

Kanayo F. Nwanze

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

José Graziano da Silva

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

موجز تنفيذي

على الرغم من التقدم المحرز خلال العقود الأخيرة الماضية، بما في ذلك التحقيق شبه الكامل لغاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض نسبة الجياع في العالم إلى النصف بحلول نهاية عام 2015، لا يزال هناك حوالي 795 مليون شخص – أو ما يعادل شخص واحد من بين كل تسعة أشخاص – يعانون من سوء التغذية المزمن (النقص في الطاقة الغذائية)، أو من الجوع.

وإن القضاء على الجوع بحلول عام 2030 هو أحد غايات الهدف 2 من الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، التي ستتم الموافقة عليها في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015. ويتماشى القضاء على الجوع أيضا مع حملة القضاء على الجوع التي يروج لها الأمين العام للأمم المتحدة، وترتبط ارتباطا وثيقا بهدف التنمية المستدامة 1 المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام 2030. وقد استجابت الحكومات في مختلف المناطق لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة وقد التزمت بالقضاء على الجوع والفقر.

ويتعين على المجتمع الدولي، للقضاء على الجوع بحلول عام 2030، البناء على النُهج والخيارات التي أثبتت فعاليتها والتي تضمن الحصول المستمر على الغذاء لمن يعاني من سوء التغذية، وتحسين فرص كسب العيش للفقراء والجياع. ويعرض هذا التقرير تقديرات جديدة بشأن الاستثمارات المطلوبة للقضاء على الفقر والجوع على نحو مستدام بحلول عام 2030.

ولتقدير الاستثمارات الإضافية اللازمة، نبدأ بالإشارة إلى سيناريو "بقاء الأمور على حالها". وبموجب هذا السيناريو، سيظلّ عدد من يعانون الجوع بحلول عام 2030 بحدود 650 مليون شخص. ونقدر على هذا الأساس الاستثمارات اللازمة للقضاء على الفقر والجوع على نحو مستدام بحلول عام 2030.

ويتناول التقرير على وجه التحديد كيف يمكن القضاء على الفقر والجوع من خلال الجمع بين الاستثمار في الحماية الاجتماعية والاستثمارات المحددة الأهداف المناصرة للفقراء في الأنشطة الإنتاجية.

وقد تم إعداد تقديرات الاستثمارات السنوية الإضافية اللازمة في هذا التقرير في الأساس للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي انعقد من 13 إلى 16 يوليو/تموز 2015، في أديس أبابا في إثيوبيا، وتم تنقيحها من ثمّ لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، ولمناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015.

الحماية الاجتماعية

يمكن القضاء على الفقر المدقع والجوع وبعض أنواع النقص في التغذية بسرعة عبر توفر الحماية الاجتماعية الكافية لسدّ فجوة الفقر بين الدخل المكتسب وخط الفقر. وقد تم تحديد خط الفقر على أنه الدخل اللازم لتلبية جميع الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك ما يكفي من الغذاء لتجنب الجوع.

وبما أنه كان هناك بعض النقاش حول مدى كفاية دخل خط الفقر، يُستخدم لأغراض هذا التقرير نطاق 40 في المائة فوق دخل خط الفقر المدقع، أي 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم، من حيث تعادل القوة الشرائية، لأغراض هذا التقرير. وبالتالي، يتم احتساب الدخل الإضافي المقدر اللازم لإخراج الفقراء من الفقر على أساس 1.75 دولاراً أمريكياً بدلا من 1.25 دولاراً أمريكياً في اليوم الواحد من حيث تعادل القوة الشرائية.

تسريع وتيرة النمو المناصر للفقراء

ثمة حاجة إلى استثمارات إضافية في الأنشطة الإنتاجية لتحفيز نمو أعلى للدخل المناصر للفقراء والحفاظ عليه وزيادة فرص العمل مقارنة بسيناريو "بقاء الأمور على حالها". ولتكون الاستثمارات في المناطق الحضرية والريفية مناصرة للفقراء، بما في ذلك في قطاع الزراعة، ينبغي أن تكون محددة الأهداف بحيث يكسب الفقراء ما يكفي من الدخل للتغلب على الفقر بحلول عام 2030. ومع ازدياد دخل الفقراء تدريجيا بسبب الاستثمارات السابقة المناصرة للفقراء، تنخفض الحاجة للحماية الاجتماعية لسدّ فجوة الفقر.

وبالتالي، تنطوي تكلفة تنفيذ هذا النهج على متطلبات إضافية لكل من الحماية الاجتماعية والاستثمارات الإنتاجية، مع الإقرار بالآثار المترتبة على ارتفاع الدخل الناجم عن ذلك. ويتم أولاً تقدير متوسط "إجمالي التحويلات لسدّ فجوة الفقر" السنوي في فترة 2016 إلى 2030، بما في ذلك زيادة بقيمة 20 في المائة للتكاليف الإدارية والتسربات. ويتم من ثمّ أيضاً تقدير الاستثمارات العالمية الإضافية اللازمة سنوياً في الأنشطة الإنتاجية.

وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 265 مليار دولار أمريكي سنويا في الفترة 2016-2030 علاوة على الموارد اللازمة لسيناريو "بقاء الأمور على حالها"، لتمويل التحويلات لسدّ فجوة الفقر للحماية الاجتماعية والاستثمارات الإضافية المناصرة للفقراء، لزيادة دخل الفقراء إلى مستوى خط الفقر بحلول عام 2030. وبما أن غالبية فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية، فإنهم سيستفيدون من الجزء الأكبر من هذا المبلغ، الذي يقدّر بحدود 181 مليار دولار أمريكي سنويا. وفي البداية، من المتوقع أن يكسب الفقراء الدخل من العمل المأجور بشكل رئيسي ومن أصولهم الإنتاجية الضئيلة (مثل الأراضي)، ومن غير المتوقع أن يكونوا قادرين على الاستثمار كثيرا. ويجب لتشجيع الاستثمارات الخاصة، أن تولد الاستثمارات الإضافية اللازمة أجرا كافيا. وتأخذ الحسابات هذه الأرقام بعين الاعتبار. ومع ازدياد قدرة الفقراء على الادخار، سيتمكنون من الاستثمار أكثر، وبالتالي أن يصبحوا أكثر إنتاجية وأن يزيدوا أرباحهم. وبالتالي، فإن تعبئة الموارد العامة أمر أساسي لكل من الحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء من أجل تمكين الفقراء من زيادة دخلهم المكتسب على مدى 15 سنة.

وبإمكان الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء أن تساعد في تسريع انتقال الفقراء من الاعتماد على تحويلات الحماية الاجتماعية من خلال الدخل المكتسب الإضافي من الاستثمارات المنتجة. وفي حين أن المستثمرين في القطاع الخاص، ولا سيما المزارعين أنفسهم، هم إلى حد كبير أكبر مصدر للاستثمار في المناطق الريفية، فإن الاستثمارات في السلع العامة، مثل المواصلات في الأرياف وغيرها من البنى التحتية والبحوث التي تحسن من الإنتاجية والتطوير والإرشاد، ستكون ضرورية.

وباختصار، يمكن القضاء على الجوع والفقر المدقع بسرعة شرط توافر استثمارات كافية في مجال الحماية الاجتماعية. إلا أن القضاء على الفقر والجوع على نحو مستدام يتطلب مزيجا من الحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء، ستخرج الفقراء بسرعة من الجوع والفقر المدقع، وترفع تدريجياً من دخلهم. وبإمكان السياسات المناسبة والبرامج المنسقة أن تضمن استفادة الفقراء من النمو وفرص العمل الناتجة عن الاستثمارات (العامة والخاصة) الإضافية.

إلا أن البلدان ذات الدخل المنخفض، التي لديها ارتفاع في حالات الفقر والجوع، ستجد أن متطلبات الموارد اللازمة لهذا النهج ليست في متناولها، وستحتاج إلى دعم خارجي مستمر إلى أن تتمكن من زيادة دخلها المحلي والإيرادات الضريبية بما فيه الكفاية من خلال النمو والإصلاحات الأخرى المتعلقة بالسياسات.

المرفقات

يتناول المرفق 1 الاستثمارات الإضافية اللازمة في سيناريو بديل للنمو على نطاق الاقتصاد ككلّ يتخطى سيناريو "بقاء الأمور على حالها". ويتطلب هذا النهج مبلغ 1 470 مليار دولار أمريكي إضافي سنويا كمتوسط بين عامي 2016 و2030، سيخصص منه 116 مليار دولار أمريكي تقريباً للزراعة. وفي هذا السيناريو، سيكون هناك ما يصل إلى 5 في المائة من السكان في البلدان التي تحتاج إلى استثمارات إضافية، غير قادرين على كسب ما يكفي للتغلب على الجوع المزمن (أو النقص في الطاقة الغذائية أو النقص في التغذية) بعد عام 2030. ويقدر متوسط التكاليف السنوية "لتحويلات العجز الغذائي"، أي مجموع ما يلزم لتلبية الحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية، للخمسة بالمائة "المنسيّين"، بنحو 14 مليار دولار أمريكي (بما في ذلك الزيادة بنسبة 20 في المائة للتكاليف الإدارية والتسربات). ويرد جدول إحصائي في المرفق 2.

شكر وتقدير

أعدّت هذا التقرير منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وقد كتبه السيد Lorenzo Giovanni Bellù كبير الخبراء الاقتصاديين وقائد الفريق، والخبيران الاقتصاديان السيدة Aikaterini Kavallari والسيد Marc Mueller، من فريق الدراسات المنظورية العالمية للمنظمة، بإشراف السيد Jomo Kwame Sundaram والسيد Kostas Stamoulis.
وقد وفر السيد Jelle Brunisma، وهو استشاري رفيع المستوى في المنظمة، الدعم المنهجي لهم. وساهم في إعداد التقرير من الصندوق الدولي للتنمية الزراعة، بشكل خاص، السيدة Josefina Stubbs وفريق وموظفو إدارة الاستراتيجية والمعرفة وإدارة الإشراف على البرامج، وساهم من برنامج الأغذية العالمي، بشكل خاص، السيد Arif Husain والسيدة Michelle Lacy والسيدJohn Mc Harris من دائرة تحليل الأمن الغذائي واتجاهاته.
كما يوجه الشكر والتقدير إلى السيدة Isabel Ortizوالسيد Andrés Acuña من منظمة العمل الدولية. وقد شاركا باقتراح منظمة العمل الدولية لتحديد تكاليف "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" وقدما نصائح مفيدة بشأن مسألة الحماية الاجتماعية.
ويود الفريق أن يتوجه بالشكر إلى جميع الزملاء في منظمة الأغذية والزراعة الذين قدموا الدعم والاقتراحات والتعليقات والتعديلات التي أدخلت على المسودات المختلفة من التقرير ،بمن فيهم ،ولكن ليس حصراً ،السيدات والسادة Richard Allen ،أبوبكر بن بلحسن، Anna Rappazzo، Dorian Kalamvrezos Navarro، Guy Evers، Sangita Dubey، Piero Conforti، Michael Clark، Carlo Cafiero، Rob Vos، Lucas Tavares، Coumba Dieng Sow، وجميع الزملاء الآخرين الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير. وأخيراً، وليس آخراً، يقرّ معدّو هذا التقرير بالتعليقات على النسخة الأصلية منه التي قدمها الزملاء من داخل المنظمة وخارجها والتي دفعتهم إلى حد كبير إلى إعداد هذه النسخة المنقحة.
وقد تولّت السيدة Monica Umena، من فرع المكتبة والمطبوعات التابع لمكتب الاتصالات المؤسسية في المنظمة، إعداد الرسوم البيانية.

مقدمة

يعرض هذا التقرير تقديرات الاستثمارات الإضافية اللازمة للقضاء على الجوع في العالم، أي لتحقيق هدف القضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030، أو القضاء على انتشار النقص في التغذية، المعرف بأنه النقص المزمن في المتحصل من الطاقة الغذائية.

ويقترح التقرير نهجا بمسار مزدوج ينطوي على تحويلات للحماية الاجتماعية واستثمارات محددة الأهداف في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء. ومن جهة، يُتوقع أن تساعد الاستثمارات في برامج الحماية الاجتماعية في تحرير الناس من الفقر والجوع. ويُفترض أن تشمل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء تلبية احتياجاتهم من الطاقة الغذائية. ومن خلال تحسين تغذيتهم، سيتم أيضا تحسين قدرتهم على تعزيز إنتاجيتهم ودخلهم. وسيمكنهم ذلك من الخروج من الدائرة المفرغة للفقر والجوع وانخفاض الإنتاجية، وسيدخلهم إلى حلقة حميدة لتحسين التغذية وزيادة الإنتاجية وتوليد دخل أفضل. وسيسرع هذا التقدم من "الحماية إلى الإنتاج" من خفض الفقر والجوع وسوء التغذية، والمساهمة في تحقيق القضاء على الفقر والجوع، وهما أهم غايتين من غايات أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تمكّن الاستثمارات المحددة الأهداف الإضافية في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء من توليد دخل أعلى ونمو في فرص العمل بالنسبة إلى الفقراء. وبفضل هذه الاستثمارات، سيرتفع الدخل المكتسب للفقراء تدريجيا، وسيمكنهم من البقاء بشكل دائم خارج الفقر بفضل مواردهم الخاصة.

ويُقسم هذا التقرير على النحو التالي: يحدد القسم 2 الحاجة إلى استثمارات إضافية للقضاء على الفقر والجوع. ويعرض القسم 3 سيناريو "بقاء الأمور على حالها"، ليكون بمثابة مرجع أساسي لكافة التقديرات للاحتياجات الإضافية من الموارد. ويقدم القسم 4 السيناريو الرئيسي، الذي يتم فيه تحقيق القضاء على الفقر والجوع من خلال الاستثمارات في كل من تدابير الحماية الاجتماعية، لإخراج الفقراء بسرعة من الفقر والجوع، واستثمارات محددة الأهداف في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء، (سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء)، لرفع مستوى الدخل المكتسب على المدى الطويل وعلى نحو مستدام. ويحدد القسم 5 أنواع الاستثمارات المطلوبة والمجالات ذات الأولوية لحشد الموارد مع التركيز على الزراعة. ويوفر القسم 6 الملاحظات الختامية.

ويدرس المرفق 1 سيناريو بديل يتم فيه القضاء على الجوع فقط من خلال الاستثمار في نمو على نطاق الاقتصاد ككلّ (سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ). وقد تم وضع هذا السيناريو باستخدام نفس المنهجية التي استخدمها Schmidhuber وBrunisma في عام 2011[1] لإسقاطات الاستهلاك الغذائي التي تم الحصول عليها باستخدام نظام التوقعات الزراعية على المستوى العالمي (نموذج التوازن الجزئي) الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة، للتوقعات القطرية الطويلة الأجل للطلب على الأغذية وإمداداتها.[2] ويُستخدم نموذج التوازن الجزئي الخاص بالفاو أيضاً لتقدير تحويلات العجز الغذائي، أي مجموع التحويلات اللازمة لإخراج الأشخاص "المنسيّين" بسبب عملية النمو (والمفترض أنهم الخمسة في المائة الأخيرين) من النقص في التغذية. وأخيراً، يرد جدول إحصائي في المرفق2.[3]

[1] J. Schmidhuber and J. Bruinsma. 2011. Investing towards a world free of hunger: lowering vulnerability and enhancing resilience. In A. Prakash, ed. *Safeguarding food security in volatile global markets*, pp. 543–569. Rome, FAO.

[2] A. Kavallari, P. Conforti and D. van der Mensbrugghe. 2015 (forthcoming). *Global Agriculture Perspectives System (GAPS)* الإصدار *1.0*. وثيقة عمل صادرة عن شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

[3] تستجيب هذه النسخة المنقحة للاقتراحات والتعليقات على النسخة الأصلية من التقرير المقدمة من الزملاء. وأكدت هذه التعليقات، بين جملة أمور على ضرورة: تكريس الاستثمارات الإنتاجية المناصرة للفقراء وتسريعها؛ النظر في متطلبات مقبولة أكثر للاستثمارات لكل وحدة من الدخل الإضافي؛ المواءمة على نحو أفضل بين افتراضات انتشار الفقر مع أحدث الأرقام التي قدمها *تقرير الرصد العالمي* 2014/2015 [البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. 2015. تقرير الرصد العالمي *Ending poverty and sharing prosperity*. واشنطن العاصمة]، مع مراعاة الأرقام المتعلقة بنقص التغذية الواردة في تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015* [منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي. 2015. *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015. تحقيق الغايات الدولية المتعلقة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المحرز المتفاوت*. روما، منظمة الأغذية والزراعة]؛ وإضافة احتياطي للدخل لضمان الخروج الدائم من الفقر ومواجهة الظروف المعاكسة المؤقتة، لضمان تغذية أفضل وتسهيل استثمارات متواضعة ولكن ذات عوائد مرتفعة.

الاستثمار من أجل التنمية

تمويل خطة التنمية لما بعد عام 2015

تدعم تقديرات الاستثمارات المطلوبة للقضاء على الفقر والجوع تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سيتم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015. وقد حددت خطة عمل أديس أبابا، في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي انعقد في أديس أبابا خلال الفترة من 13 إلى 16 يوليو/تموز 2015، من بين أمور أخرى، طرق تنفيذ تمويل خطة التنمية لما بعد عام 2015.[4]

تحقيق القضاء على الجوع على نحو مستدام

يشكل القضاء على الجوع والفقر غايتين رئيسيتين من بين غايات أهداف التنمية المستدامة. ويشكل القضاء على الجوع أولوية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككلّ وهو محور تحدي القضاء على الجوع الذي يروج له فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم. ولتحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030، ينبغي على الحكومات والمجتمع الدولي الاستناد إلى نهج أثبتت فعاليتها بالفعل، وتجمع بين ثلاثة عناصر مهمة هي:

ضمان الحصول على الغذاء. تعزيز إمكانية حصول الجياع الفوري على الغذاء والخدمات المتصلة بالتغذية من خلال برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك نقل المواد الغذائية و/أو التحويلات النقدية للتخفيف من الجوع فورا ولزيادة إمكانيات الإنتاج البشري.

زيادة الدخل. خلق فرص لتحسين سبل عيش الفقراء والجياع مع تحسين ظروف العمل، وتوفير استثمارات تزيد من الإنتاجية، على سبيل المثال من خلال تحسين البنية التحتية والوصول إلى الأسواق وتوليد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ضمان الاستدامة. زيادة استدامة النظم الغذائية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية واعتماد ممارسات زراعية مستدامة؛ والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، في مراحل الإنتاج والتخزين والاستهلاك؛ والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى، وتبطيء وتيرة التغير المناخي وضمان الأمن الغذائي في المستقبل. [5]

الاستثمار في الزراعة

بإمكان الاستثمار في الزراعة أن يزيد بفعالية إنتاجية العمل الزراعي والأراضي الزراعية. وتعتبر الإنتاجية محددا رئيسيا لدخل المزارع، وتسهم بالتالي في رفع مستوى الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعانون من

[4] يبلغ عدد سكان العالم، الذي كان بالكاد مليار نسمة في بداية القرن التاسع عشر، أكثر من سبعة مليارات نسمة بعد مرور قرنين من الزمن. وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي في عام 1800 كان يبلغ حوالي 175 مليار دولار أمريكي، فإنه اليوم يوازي 76 000 مليار دولار أمريكي [J.B.DeLong 1998. *Estimating world GDP, one million B.C.* – present. بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة كاليفورنيا في بيركلي؛ البنك الدولي. 2014. بنك المعلومات. الناتج المحلي الإجمالي 2013]. وقد تطورت الزراعة بشكل كبير خلال هذه الفترة. فزاد على سبيل المثال محصول القمح في أوروبا من نحو 1.2 طن للهكتار في عام 1800 إلى حوالي 7.0 أطنان للهكتار في يومنا هذا [D.B. Grigg. 1980. *Population growth and agrarian change: an historical perspective*. كامبريدج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كامبريدج]. وعلى الصعيد العالمي، زاد محصول الحبوب، في نصف القرن الماضي، بأكثر من ثلاثة أضعاف، مما يساعد على مواكبة النمو السريع لسكان العالم والثروة الحيوانية.

إلا أن هذه الزيادة الهائلة في إنتاج السلع والخدمات قد وضعت تدريجيا تحت الضغط قدرة الأرض على دعم الأنشطة البشرية، مما يعيق آفاق التنمية المستقبلية. "...السياسات الحالية، وأنماط التمويل والاستثمار، لا توفر المستقبل الذي نريده... وقد تراجعت بعض البلدان وزاد التفاوت...وانتشرت الصدمات بسبب الأزمات الاقتصادية والصراعات والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض بسرعة في عالمنا المترابط للغاية. وتهدد الشواغل البيئية وتغير المناخ والمخاطر العالمية الأخرى بتقويض النجاحات السابقة وآفاق المستقبل" [الأمم المتحدة. 2015. المسودة صفر للوثيقة الختامية لمؤتمر تمويل التنمية الثالث الذي عقد في أديس أبابا، يوليو/تموز 2015 (متاح على http://www.un.org/pga/wp-content/uploads/sites/3/2015/03/160315_ffd-zero-draft-outcome.pdf)].

ويشكل تغير المناخ مصدر قلق خاص بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، بما أنه يؤثر عموما على النظم الإيكولوجية الهشة حيث يعيش معظم الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

[5] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2012. *الأمن الغذائي وتغير المناخ*. تقرير من إعداد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

انعدام الأمن الغذائي، مثلاً من خلال المساعدة على تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية الشحيحة. وتعتبر الجهات الخاصة، وخاصة المزارعين، أكبر مصدر للاستثمارات في المناطق الريفية. إلا أن الاستثمار في السلع العامة، مثل بناء المؤسسات والبحوث التي تزيد من الإنتاجية والنقل الريفي والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، أمر لا بد منه لضمان الأمن الغذائي والتغذية وكذلك التنمية الشاملة والمستدامة.[6]

[6] منظمة الأغذية والزراعة. 2012. *حالة الأغذية والزراعة 2012. الاستثمار في الزراعة لمستقبل أفضل*. روما؛ منظمة الأغذية والزراعة. 2015. *حالة الأغذية والزراعة لعام 2015. الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في المناطق الريفية*. روما.

السيناريو الأساسي حتى عام 2030: بقاء الأمور على حالها

لاختبار فعالية مختلف التدابير المزمع اتخاذها للقضاء على الجوع بحلول عام 2030، علينا أولاً وضع سيناريو يعكس حالة "بقاء الأمور على حالها". ويوفر هذا السيناريو إسقاطات عن النقص في التغذية حتى عام 2030 مع افتراض عدم حدوث أي تغييرات كبيرة في سياسات وإجراءات القضاء على الجوع.

قياس النقص في التغذية

يقيس استهلاك الطاقة الغذائية تغذية الناس من الطاقة الغذائية. وإن انتشار النقص في التغذية هو نسبة السكان الذين لديهم استهلاك من الطاقة الغذائية أقل من الحد الأدنى للسعرات الحرارية المطلوبة، المعروف بالحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية.[7] وتؤدي زيادة في استهلاك الطاقة الغذائية لدى الأشخاص الذين يعانون من النقص في التغذية، فيتخطون بالتالي الحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية، إلى التقليل من انتشار نقص التغذية. ويتم احتساب معدل انتشار النقص في التغذية على أساس ثلاثة معايير: متوسط استهلاك الطاقة الغذائية (للفرد)، والحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية، وتقدير مُعامل التغير.

سنة الأساس

نستخدم لوضع سيناريو بقاء الأمور على حالها، المتوسط للفترة ما بين 2005 و2007 باعتبارها سنة الأساس، وهي نفس سنة الأساس المستخدمة لترسيخ إسقاطات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الزراعة والنقص في التغذية في المستقبل.[8] وفي فترة الأساس هذه، كان هناك حوالي 949 مليون شخص يعانون من النقص في التغذية[9]، توزع أغلبهم (828 مليوناً) على 60 بلداً. ومن المتوقع ألا تحقق هذه البلدان غاية القضاء على الجوع بحلول عام 2030 في غياب تدخلات فعالة، بما في ذلك استثمارات كبيرة بالإضافة إلى تلك المتوقعة في السيناريو الأساسي. ويتوزع باقي الذين يعانون من النقص في التغذية (120 مليوناً) على 50 بلداً، ويتوقع أن يحققوا غاية القضاء على الجوع بحلول عام 2030 (الجدول 1، اللوحة الأولى). وكان أكثر الذين يعانون من النقص في التغذية (920 مليوناً) من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض في الأقاليم الجغرافية الخمسة، ولا سيما شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان معدل انتشار النقص في التغذية مرتفعا بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (29 في المائة) وفي جنوب آسيا (20.5 في المائة).[10]

سيناريو "بقاء الأمور على حالها" حتى عام 2030

تشير إسقاطات الاستهلاك الغذائي أنه بحلول عام 2030، سيكون هناك 653 مليون شخص لا يزالون يعانون من نقص في التغذية.

ويتوقع في سيناريو بقاء الأمور على حالها أن يزداد نمو المنتجات العالمية بمعدل 2.4 في المائة سنويا حتى عام 2030. ومن المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في مختلف الأقاليم بنسب تتراوح بين 2.0 في المائة (في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) و4.5 في المائة في شرق آسيا (الجدول 2). ويتوقع أن يزيد النمو السكاني في الأقاليم الخمسة بمعدل 1.1 في المائة بين فترة الأساس وعام 2030.

ومن المتوقع أن ترفع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من متوسط استهلاك الطاقة الغذائية من 2 619 إلى 2 857 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم الواحد (+9.0 في المائة) في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (الجدول 1، اللوحة الثانية). [11] وينبغي أن يؤدي ذلك إلى

---

7 منظمة الأغذية والزراعة. 2015. تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015. تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت*، الملحق 2، روما.

8 N.Alexandratos و J.Bruinsma. 2012. *World agriculture towards 2030/2050: the 2012 revision*. تقرير عمل رقم 12-03 صادرة عن شعبة اقتصاديات التنمية الريفية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

9 يتم توزيع استهلاك الأغذية على جميع السكان وفقا لتوزيع السعرات الحرارية المحتسبة بحسب انتشار نقص التغذية المبيّنة في *تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015*. ونظرا لإجراءات المعايرة للتناسب مع نموذج التوازن الجزئي للمنظمة، الذي تمّت معايرته بناء على استهلاك الأغذية بحسب Alexandratos و Bruinsma 2012 (انظر الملاحظة 8)، ومجموع بيانات تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم*، فإن مؤشرات نقص التغذية التي تم الحصول عليها لسنة الأساس تختلف قليلا فقط عن تلك الواردة في تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015*.

10 تتماشى هذه الأرقام إلى حد كبير مع الإحصاءات الواردة في تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015*. وهناك بعض الاختلافات بسبب تدابير المعايرة.

11 لا يقتصر متوسط استهلاك الطاقة الغذائية على صافي السعرات الحرارية فحسب، بل إنه رقم إجمالي يتضمن نسبة يُراعى فيها الفاقد والمهدر من الأغذية.

الجدول **1**

نقص التغذية في سنة الأساس والإسقاطات حتى عام 2030 في سيناريو بقاء الأمور على حالها

	عدد السكان	الحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية اليومية	متوسط استهلاك الطاقة الغذائية	معامل التغير في توزيع المواد الغذائية	الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن	
	(بالملايين)	*(سعرة حرارية/للشخص/اليوم)*			*(النسبة المئوية)*	*(بالملايين)*
2005-2007 (سنة الأساس)						
العالم	**6 568**	**1 846**	**2 769**	**0.297**	**14.45**	**949**
البلدان ذات الدخل المرتفع	1 351	1 949	3 348	0.223	2.17	29
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	5 216	1 819	2 619	0.317	17.63	920
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	730	1 747	2 238	0.327	29.05	212
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	556	1 838	2 898	0.278	8.38	47
جنوب آسيا	1 520	1 769	2 292	0.276	20.47	311
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	432	1 832	3 007	0.285	8.34	36
شرق آسيا	1 957	1 875	2 850	0.362	15.91	311
50 بلداً ستحقق الغاية في عام 2030	2 626	1 886	3 122	0.243	4.59	120
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام 2030	3 941	1 819	2 534	0.333	21.02	828
25 بلداً أسوأ حالا*	492	1 752	2 062	0.373	39.81	196
سيناريو بقاء الأمور على حالها لعام 2030						
العالم	**8 274**	**1 865**	**2 955**	**0.272**	**7.89**	**653**
البلدان ذات الدخل المرتفع	1 437	1 941	3 425	0.217	1.12	16
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	6 838	1 849	2 857	0.283	9.31	637
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1 245	1 812	2 528	0.288	17.36	216
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	682	1 872	3 091	0.258	3.96	27
جنوب آسيا	2 016	1 825	2 587	0.245	9.31	188
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	615	1 865	3 133	0.266	4.72	29
شرق آسيا	2 247	1 878	3 133	0.327	7.79	175
50 بلداً ستحقق الغاية في عام 2030	3 113	1 895	3 243	0.233	2.01	63
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام 2030	5 161	1 846	2 782	0.295	11.44	590
25 بلداً أسوأ حالا*	833	1 812	2 363	0.320	25.17	210

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام 2030 بأكثر من 10 في المائة للقضاء على الجوع.

ملاحظة: قد لا يكون مجموع الأرقام في الجداول صحيحا بسبب التقريب.

المصدر: أعد بالاستناد إلى تقرير حالة *انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015* و N. Alexandratos و J.Bruinsma. 2012. *World agriculture towards 2030/2050: the 2012 revision*. وثيقة صادرة عن شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية رقم 12-03. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول **2**

الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في سيناريو بقاء الأمور على حالها

	الناتج المحلي الإجمالي		النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي 2016 - 2030	متوسط الاستثمارات السنوية 2016 - 2030
	2007-2005	2030		
	(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)		*(في المائة)*	*(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)*
العالم	**56 263**	**101 131**	**2.41**	**15 989**
البلدان ذات الدخل المرتفع	42 388	61 530	1.65	9 899
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	13 875	39 601	3.80	6 090
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	548	1 629	4.02	175
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3 588	6 413	2.02	561
جنوب آسيا	1 393	4 391	3.82	425
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	1 881	4 334	3.34	549
شرق آسيا	6 037	21 859	4.53	4 069
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	49 820	76 654	1.83	12 045
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	6 443	24 476	4.63	3 944
25 بلداً أسوأ حالا*	273	793	4.03	75

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام **2030** بأكثر من **10** في المائة للقضاء على الجوع.

المصدر: أعد بالاستناد إلى تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015* و N. Alexandratos و J.Bruinsma. 2012. *World agriculture towards 2030/2050: the 2012 revision*. وثيقة صادرة عن شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية رقم **12-03**. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

انخفاض في معدل انتشار النقص في التغذية إلى 9.3 في المائة. [12] إلا إن هذه النسبة لا تزال مرتفعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا (17.4 في المائة و9.3 في المائة على التوالي)، وأعلى من غاية القضاء على الجوع في أربعة من الأقاليم الخمسة.

وتشير إسقاطات النقص في التغذية وصولا إلى عام 2030 في سيناريو بقاء الأمور على حالها بوضوح إلى أنه لا بد من تكثيف الجهود لزيادة استهلاك الغذاء لأكثر من 650 مليون شخص سيستمرون بخلاف ذلك في المعاناة من النقص في التغذية.

ويستكشف هذا التقرير في الأقسام التالية سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء والذي يمكن تحقيق القضاء على الجوع فيه من خلال مزيج من الاستثمارات في الحماية الاجتماعية واستثمارات إضافية محددة الأهداف في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء، في المناطق الريفية حيث يعيش معظمهم.

ويتم أيضاً استكشاف سيناريو بديل للقضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد لأغراض المقارنة، ولا سيما تحقيق القضاء على الجوع من خلال استثمارات إضافية للنمو على نطاق الاقتصاد، يكملها التمويل لسدّ فجوة الطاقة الغذائية المتبقية للخمسة في المائة من الأشخاص الذين يفترض أنهم "منسيون". وترد نتائج هذا السيناريو في المرفق 1.[13]

[12] يتم الحصول على معامل التغير للمتحصل من الطاقة الغذائية عن طريق تثبيت الانحراف المعياري للمتحصل من الطاقة الغذائية على مر الزمن على مستوى سنة الأساس (2005-2007) لكل بلد. وبما أن معامل التغير = الانحراف المعياري/متوسط استهلاك الطاقة الغذائية، فإن معامل التغير ينخفض عند ازدياد متوسط استهلاك الطاقة الغذائية مع انحراف معياري ثابت.

[13] تستند الأساليب الثلاثة المعتمدة حتى الآن لتقدير الاحتياجات من التكاليف والتمويل ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية على: (1) التحاليل على أساس وحدة التكلفة؛ (2) النمو؛ (3) نماذج التوازن العام القابل للحوسبة (European Report on Development 2015. *Combining finance and policies to implement a transformative post-2015 development agenda*، ص.68-69، بروكسل، معهد التنمية الخارجية، بالشراكة مع المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية، والمعهد الألماني للتنمية، وجامعة أثينا [قسم الاقتصاد، الاقتصاد والتنمية الدولية] وشبكة الصوت الجنوبي). وتنتمي النهج المعتمدة هنا لتقدير الحماية الاجتماعية مع المجموعة الأولى، في حين أن تلك المعتمدة لتقدير الاستثمارات الإضافية اللازمة تنتمي إلى الثانية.

نهج المسار المزدوج للقضاء على الجوع: الاستثمار في الحماية الاجتماعية والتنمية المناصرة للفقراء

يفترض هذا التقرير أن سبب الجوع يعود أساسا إلى عدم وجود استحقاقات أو قوة شرائية، مما لا يسمح للناس بالوصول إلى غذاء كاف ومغذ. وبالتالي، يمكن الحد من الجوع أو القضاء عليه من خلال تعزيز وصول الناس إلى الوسائل اللازمة لشراء و/أو إنتاج المواد الغذائية التي يحتاجون إليها.

ما هو الدخل اللازم للتحرر من الجوع؟

الفرضية الأساسية هي أن الأشخاص الذين يتخلصون من الفقر المدقع يتحررون أيضا من الجوع. وبالتالي، على افتراض أن 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية هو خط الفقر المدقع، فإن أي شخص لا يقل دخله عن 1.25 دولاراً أمريكياً في اليوم هو أيضا متحرر من الجوع.

وبناء على هذا الافتراض، فإن الدخل الإضافي اللازم لكل فرد للخروج من الفقر هو المبلغ الإضافي من الدخل اللازم للفقراء لتخطي عتبة 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية، أي ما يسمى "فجوة الفقر". إلا أنه لضمان بقاء الأشخاص الذين يتحررون من الفقر خارج حلقة الفقر بشكل دائم، لا بد من تدخلات إضافية كاحتياطي للتعامل مع الصدمات الفعلية المتصلة بالدخل واحتياجات الإنفاق غير المتوقعة و/أو ارتفاع الأسعار. وبالتالي، لأغراض هذا التقرير، فإن المبلغ الإجمالي للدخل المطلوب سنوياً للحفاظ على الجميع خارج الفقر يحتسب على أساس خط الفقر المطلق أي 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية زائداً 40 في المائة كاحتياطي، أي 1.75 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية.[14]

ومن المتوقع أن يختلف كل من فجوة الفقر وعدد الفقراء، في سيناريو بقاء الأمور على حالها، بسبب التغيرات في الدخل القومي وكذلك توزيع السكان والدخل بين 2016يوم و2030.[15] وبالتالي، سيتغير أيضا الدخل الإضافي المطلوب لإخراج الناس من حلقة الفقر. ويعرض الجدول 3 الدخل الإضافي المطلوب لإخراج الناس من حلقة الفقر في ما يتعلق بسيناريو بقاء الأمور على حالها بحسب الأقاليم، سواء من حيث الدولار الأمريكي (بأسعار 2013 الثابتة) أو من حيث النسبة المئوية للناتج الإجمالي المحلي لعامي 2016 و2030 والمتوسط من 2016 إلى 2030.

ويبين الشكل 1 الدخل الإضافي المطلوب لإخراج الناس من حلقة الفقر في جميع أنحاء العالم لكل سنة بين عامي 2016 و2030. وفي حين أن نمو الدخل الفردي يقلل من نسبة الفقراء وكذلك من فجوة الفقر، فإن النمو السكاني سيزيد من الدخل الإضافي اللازم للخروج من حلقة الفقر. ويقدر متوسط الدخل اللازم بين 2016 و2030 بنحو 145 مليار دولار أمريكي (بأسعار 2013 الثابتة).

الشكل **1**

متوسط الدخل السنوي الإضافي اللازم لإبقاء الأشخاص خارج حلقة الفقر

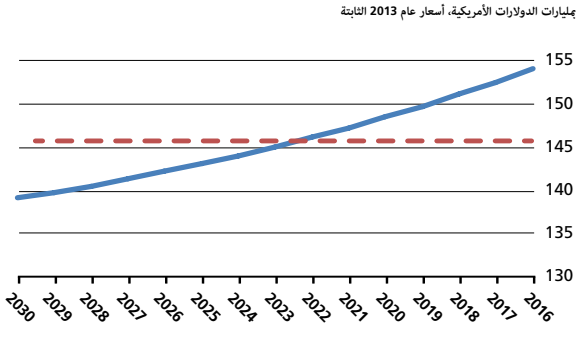

المصدر: تم احتسابها بالاستناد إلى تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015* وبيانات PovcalNet للبنك الدولي.

[14] هذا أقل بكثير من خط الفقر المتمثل في 2.00 دولار أمريكي/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية، الذي سيعدل إلى نحو 2.50 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية بعد التعديل الأخير لخط الفقر من قبل البنك الدولي. ولمناقشة حول تحديث خط الفقر الدولي، راجع M.Ravallion و S.Chen و 2009 .P.Sangraula. إعادة النظر في معيار دولار واحد في اليوم. *The World Bank Economic Review*، 23(2): 163-184.

[15] يتم تقدير فجوة الفقر وعدد الفقراء، المحتسبة على أساس إجمالي السكان مضروباً بنسبة الفقراء (انتشار الفقر)، على أساس معادلات اعتيادية على نطاق البلد، مع الإشارة إلى مؤشرات الفقر في قاعدة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي، وتقديرات نقص التغذية في تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015*. ويتم احتساب الدخل السنوي المطلوب على المستوى القطري لإبقاء الناس خارج حلقة الفقر على أنه فجوة الفقر (كنسبة مئوية من خط الفقر) مضروباً بخط الفقر بالإضافة إلى "الاحتياطي" مضروباً بعدد الفقراء 365 مرة.

الجدول **3**

الدخل الإضافي اللازم لإبقاء الأشخاص خارج حلقة الفقر

	2016	2030	المتوسط، 2016 - 2030	2016	2030	المتوسط، 2016 - 2030
	(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)			*(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)*		
العالم	**154**	**139**	**145**	**0.21**	**0.14**	**0.17**
البلدان ذات الدخل المرتفع	3	2	2	0.01	0.00	0.00
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	151	137	143	0.64	0.35	0.46
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	78	86	82	8.30	5.29	6.56
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	8	7	7	0.16	0.11	0.13
جنوب آسيا	47	35	41	1.81	0.81	1.20
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	2	2	2	0.07	0.04	0.06
شرق آسيا	16	6	10	0.13	0.03	0.06
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	32	32	32	0.05	0.04	0.05
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	122	107	113	0.94	0.44	0.62
25 بلداً أسوأ حالا*	50	55	53	11.00	6.95	8.64

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام **2030** بأكثر من **10** في المائة للقضاء على الجوع.

المصدر: تم احتسابها بالاستناد إلى تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015* وبيانات (PovcalNet) للبنك الدولي.

زيادة دخل الفقراء

في هذا السيناريو (القضاء على الجوع المقترن بالحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء)، يتم النظر في أداتين تعززان بعضهما البعض لتزويد الفقراء بدخل إضافي والخروج بهم من حلقة الفقر بشكل دائم، وهما (1) الحماية الاجتماعية و(2) التنمية الزراعية والريفية. ويتم الجمع بين هاتين الأداتين لتحقيق ما يلي:

أ. الخروج الشامل من حلقة الفقر والقضاء على الجوع في أسرع وقت ممكن؛

ب. زيادة تدريجية في القدرات الإنتاجية والدخل المكتسب للفقراء بفضل الاستثمارات، ولا سيما في المناطق الريفية؛

ج. تخفيض الاعتماد على الدخل المكتسب عن طريق برامج الحماية الاجتماعية بشكل تدريجي.

دور الاستثمارات في الحماية الاجتماعية

يتطلب تحقيق هدف القضاء على الجوع في أقرب وقت ممكن تزويد الفقراء بسرعة بدخل إضافي ليتمكنوا من تحقيق التغذية الكافية. وفي البداية، يتم توفير نسبة كبيرة من الدخل الإضافي اللازم لإخراج الفقراء من الفقر من خلال الحماية الاجتماعية وذلك لسد فجوة الفقر (ما يعرف بالتحويلات لسدّ فجوة الفقر). وتمكّن التحويلات المقدرة لسدّ فجوة الفقر العدد المقدر الحالي للذين يعيشون في فقر مدقع وأولئك الذين بالكاد يعيشون فوق خط الفقر المتمثل في 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية من تجنب الفقر المدقع.

وفي ضوء النقاش السائد حول مدى كفاية دخل خط الفقر والتعديلات التي أدخلت على مرّ الزمن على الخط الأصلي للدولار الواحد في اليوم، فقد استخدمنا نسبة 40 في المائة أعلى من دخل خط الفقر الفردي الأخير أي 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية. وينبغي أن يمكّن هذا الدخل الأعلى البالغ 1.75 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية من إرساء نظام غذائي أكثر تنوعاً يغطي بعض احتياجات التغذية البشرية إلى جانب كفاية الطاقة الغذائية. وينبغي أن يمكّن الدخل فوق الحد الأدنى، اللازم لبقاء الإنسان، الفقراء من البدء في الادخار والاستثمار بشكل متواضع.

وتشير الأدلة من الدراسات الاستقصائية بشأن الدخل المستخدمة لتقدير نسبة الفقر، إلى أن عددا كبيرا من الناس لم يودوا أن يعتبروا من الفقراء، وهم يتلقون دخلا بالكاد يتخطى خط الفقر المتمثل في 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم. وهؤلاء الناس معرضون بشكل خاص للوقوع تحت خط الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، أثيرت مخاوف بشأن تغيير التعاريف والتدابير المتعلقة بخط الفقر، مع مزاعم متكررة بأن تعديل أسعار السلع للاحتياجات الأساسية فضلا عن مؤشر أسعار المنتجين الصغار في معظم الاقتصادات هي أعلى بشكل عام من التعديلات في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك الذي تستمد منه تعديلات الأسعار لتعادل القوة الشرائية.

ولهذه الأسباب، يتم احتساب التحويلات لسدّ فجوة الفقر لخط الفقر الأعلى المتمثل في 1.75 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية الذي تم وصفه أعلاه. ويمكن إيصال الفقراء بسرعة إلى خط الفقر البالغ 1.75 دولاراً أمريكياً/يوم من خلال التحويلات لسدّ فجوة الفقر، وبالتالي القضاء على الفقر والجوع بسرعة مقبولة إلى حد ما.

الجدول **4**

المتوسط السنوي للتحويلات لسدّ فجوة الفقر والاستثمارات على نطاق الاقتصاد ككلّ في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء، 2016 - 2030

	التحويلات لسدّ فجوة الفقر		الاستثمارات الإضافية		التحويلات لسدّ فجوة الفقر	الاستثمارات الإضافية
	المجموع	في الريف	المجموع	في الريف	المجموع	في الريف
	(مليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)				*(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)*	
العالم	**67**	**41**	**198**	**140**	**0.08**	**0.23**
البلدان ذات الدخل المرتفع	2	1	2	1	0.00	0.00
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	65	40	195	138	0.21	0.63
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	27	19	168	118	2.14	13.42
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6	1	2	0	0.11	0.03
جنوب آسيا	20	16	24	19	0.59	0.71
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	2	1	0	0	0.05	0.01
شرق آسيا	10	2	1	1	0.06	0.01
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	16	8	41	30	0.02	0.06
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	51	33	157	110	0.28	0.86
25 بلداً أسوأ حالا*	17	12	109	73	2.82	17.82

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام 2030 بأكثر من 10 في المائة للقضاء على الجوع.

ملاحظة: ترد التفاصيل على صعيد البلد في الجدول ألف-2 في المرفق 2.

المصدر: تم احتسابها بالاستناد إلى *تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015* وبيانات (PovcalNet) للبنك الدولي.

وإن تحقيق خط الفقر الأعلى هذا سيضمن بشكل دائم الوصول إلى المواد الغذائية الأساسية وغيرها من الاحتياجات، وسيمكن من اتباع نظم غذائية أكثر تنوعا وبالتالي صحية أكثر، توفر الوصول إلى المغذيات الدقيقة والعناصر النزرة والفيتامينات والمعادن. وينبغي أن يمكّن تحسين التغذية على المديين القصير والطويل، الناس من الانخراط بشكل أكثر إنتاجا في الأنشطة الاقتصادية، مما سيحسن دخلهم بقدر أكبر. وقد تبين أن الحماية الاجتماعية تزيد من الاستثمارات من قبل الفقراء. وبالتالي، فإن تحويلات أكثر سخاء ستمكن الفقراء أيضا من الادخار واستثمار جزء من دخلهم لتحسين إنتاجيتهم. وسيسمح الادخار والاستثمار للفقراء بالانتقال من الحلقة المفرغة من الفقر والجوع وانخفاض الإنتاجية إلى حلقة حميدة من نمو الدخل وتغذية أفضل وإنتاجية أعلى وقدرة على الصمود أكبر ومن العيش بكرامة.

ومن المتوقع أن تتقلص التحويلات لسدّ فجوة الفقر، كما تم تصميمها في هذا السيناريو، في السنوات اللاحقة، بسبب النمو الاقتصادي المتوقع في سيناريو بقاء الأمور على حالها، وزيادة الإنتاجية والدخل بسبب تحسين التغذية والاستثمارات الإضافية في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء. ومع ذلك، من المفترض في هذا السيناريو أن 5 في المائة من السكان لن يستفيدوا منها لأسباب مختلفة، مثل العجز الشخصي والصحة والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وسيظلون بحاجة إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال تحويلات الحماية الاجتماعية.

وتشمل تكلفة التحويلات لسدّ فجوة الفقر الدخل الذي يجب تحويله وزيادة بقيمة 20 في المائة لتغطية التكاليف الإدارية والتسربات (التحويلات الإجمالية لسدّ فجوة الفقر). وتبلغ هذه التكاليف 67 مليار دولار أمريكي سنويا، في المتوسط خلال فترة 2016-2030، وستكون هناك حاجة للجزء الأكبر منها في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (الجدول 4).

ويستثمر الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية عادة في تعزيز القدرات البشرية، مع تأثيرات إيجابية هامة على القدرة الإنتاجية للمستفيدين، بما في ذلك من خلال تحسين وضع المتلقين الغذائي والتغذوي. وتساعد الحماية الاجتماعية أيضا على تخطي القيود المفروضة على السيولة المنزلية، وتمكن الأفراد والمجتمعات من المشاركة في أنشطة مولدة للعمالة والدخل أكثر ربحا ولكنها أيضا أكثر خطورة. وغالبا ما يدفع غياب الحماية الاجتماعية، أو الترتيبات الأخرى لتقاسم المخاطر، الأسر الريفية الفقيرة إلى التكيف بطرق تزيد من ضعفها وتقوض من قدرتها على توليد الدخل في المستقبل، على سبيل المثال من خلال التشجيع عن غير قصد على الاستغلال المفرط، على المدى القصير، للموارد الطبيعية التي تعتمد عليها.

دور الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية

في حين أنه ينبغي توفير الدخل الإضافي بسرعة من خلال الحماية الاجتماعية للتغلب على الفقر المدقع والجوع، فإن الدخل الإضافي

الشكل **2**

التحويلات لسدّ فجوة الفقر والاستثمارات المناصرة للفقراء في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء

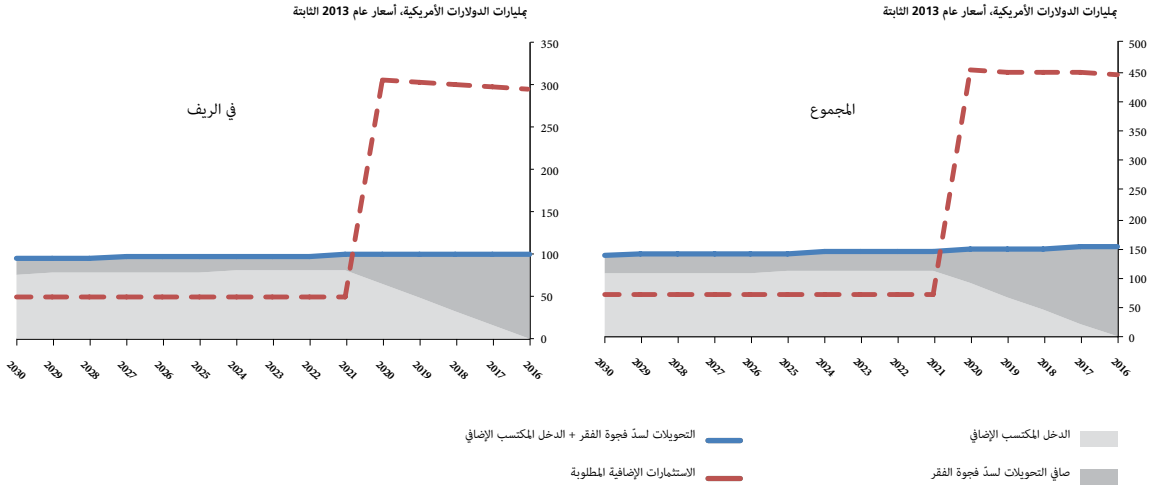

المصدر: تم احتسابها بالاستناد إلى *تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015* وبيانات (PovcalNet) للبنك الدولي.

المكتسب تدريجيا للفقراء سيأتي من الاستثمارات الإضافية في الأنشطة الإنتاجية. وستعزز زيادة الدخل المكتسب من القدرة على الصمود وتقلل تدريجيا من الاعتماد على الحماية الاجتماعية.

ويتم احتساب متطلبات الاستثمار السنوية الإضافية لتوليد الدخل الإضافي الذي يتعين على الناس كسبه تدريجيا من أجل البقاء بشكل دائم خارج حلقة الفقر، ولكي لا تكون هناك حاجة إلى الحماية الاجتماعية بعد عام 2030، بصرف النظر عن التحويلات للسكان المعدمين غير القادرين على كسب الدخل الخاص بهم.[16] وعلى الصعيد العالمي، فإن متوسط الاستثمارات السنوية الإضافية المطلوبة بين 2016 و2030 تصل إلى 198 مليار دولار أمريكي (الجدول 4، العمود الثالث).

وفي البداية، سيتم توفير الجزء الأكبر من الاستثمارات الإضافية، لا سيما المكون الخاص، من قبل المستثمرين غير الفقراء. ويتوقع المستثمرون غير الفقراء عوائد على استثماراتهم.[17] ويعني ذلك أن جزءا واحدا فقط من الدخل المولّد من الاستثمارات الإضافية سيذهب إلى الفقراء. وسيذهب الجزء المتبقي إلى المستثمرين غير الفقراء الذين لن يستثمروا بخلاف ذلك.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يكون معظم دخل أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع من عائدات أعمالهم في مرحلة أولى وأن يكون هناك جزء أقل بكثير من عائدات الأصول الإنتاجية المتواضعة الخاصة بهم (مثل الأراضي). وهذا يعني، على الأقل في المراحل الأولية، أنّ معظم حصة الدخل لمكافأة رأس المال سوف تذهب إلى المستثمرين غير الفقراء. ولكن، مع تمكن الفقراء أنفسهم من الادخار والاستثمار، فإنهم سيزيدون تدريجيا من أرباحهم، ليس فقط من العمل، بل أيضا من العائدات على رأس المال الذي تمكنوا من الحصول عليه.

[16] يتم احتساب متطلبات الاستثمار على أساس سنوي مع الإشارة إلى المعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج، الذي يتم إيضاحه فيما بعد، الاستثمارات على نطاق الاقتصاد ككلّ في المرفق 1.

[17] يتم احتساب المخصصات لرؤوس الأموال المقدمة من قبل المستثمرين غير الفقراء بالاستناد إلى بيانات معدّة على أساس نسب تاريخية لرأس المال مقابل العمل التاريخية الخاصة بكل بلد. ويستند إلغاء التحويلات لسدّ فجوة الفقر >> وإدخال الدخل المكتسب الإضافي في هذا التقرير على افتراض أن الاستثمارات الإضافية اللازمة ستبدأ في وقت مبكر، أي مع "دفعة قوية" للأنشطة المناصرة للفقراء. إلا أن الانتقال من التحويلات إلى الدخل المكتسب يعتمد على القدرات والإمكانات الخاصة بكل بلد للاستثمار في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء. وبالتالي، فإن حجم الاستثمارات المطلوبة والمتوسط السنوي للتحويلات لسدّ فجوة الفقر الوارد في هذا التقرير هي إرشادية فقط.

الاستثمارات في المناطق الريفية والحضرية

يجب توفير تحويلات الدخل وفرص كسب الدخل، إلى أقصى حد ممكن، إلى الفقراء أينما كانوا. ويتواجد حالياً أغلب الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية. وهذا يعني أنه ينبغي توفير حصة أكبر من الاستثمارات الإضافية الإجمالية في الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية.[18]

وبالتالي، سيتم تخصيص 41 مليار دولار أمريكي، من أصل مبلغ 67 مليار دولار أمريكي للتحويلات لسدّ فجوة الفقر، إلى الفقراء في الأرياف. وسيخصص كذلك للمناطق الريفية مبلغ 140 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الإضافية البالغة 198 مليار دولار أمريكي. ويوفر الجدول 4 المتوسطات السنوية لكل من التحويلات لسدّ فجوة الفقر والاستثمارات المحددة الأهداف في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء، على نطاق الاقتصاد وفي المناطق الريفية، لفترة 2016-2030. وترد النتائج لكل سنة في الشكل 2.

المسائل المتعلقة بالتمويل

قد لا يشكل تمويل التحويلات لسدّ فجوة الفقر والاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء مشكلة للبلدان التي يكون فيها المبلغ السنوي العام لهذه الاستثمارات نسبة صغيرة نسبيا من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام، مثل بعض البلدان المختارة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا. ولكن، قد لا تكون مثل هذه الاستثمارات في متناول بعض البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وقد تكون هناك حاجة إلى تقييم دقيق "للحيز المالي" لاستكشاف إمكانيات التمويل المحلي لهذه الاستثمارات وغيرها من خطط الحماية الاجتماعية المكملة لها. [19]

[18] يثير هذا السيناريو بعض الأسئلة: أولاً، كيف ستتم زيادة معدل الاستثمار بشكل فعال ومستدام؛ وثانيا، كيف سيكون من الممكن عكس الاتجاه إلى أن يكون معدل الاستثمار في القطاع الزراعي أقل من معدل الاستثمار العام؛ وثالثاً، كيف سيكون من الممكن عكس الاتجاه إلى أن يكون معدل الأجور في القطاع الزراعي أقل من معدل الأجور العام بحيث يتجاوز دخل خط الفقر. وهنا، يكتسي دور القطاع العام والمؤسسات الأخرى في خلق الفرص وحماية الفقراء أهمية كبيرة جداً.

[19] منظمة العمل الدولية. 2014. *التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة 2014/2015: إرساء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية*، ص 153-149 جنيف، سويسرا.

الاستثمارات المحددة الأهداف في المناطق الريفية المناصرة للفقراء: المجالات الممكنة

الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية المناصرة للفقراء

في هذا السيناريو، إذا كان لا بد من تحقيق التخفيض التدريجي للتحويلات لسدّ فجوة الفقر، فعلى الاستثمار أن يولد ما يكفي من الدخل لإبقاء الناس خارج حلقة الفقر. وعلى النمو الاقتصادي الناتج عن الاستثمارات المناصرة للفقراء أن تكون شاملة، وذلك لتوفير الفرص لتحسين سبل العيش للفقراء. وبالفعل، إذا أردنا التغلب على الجوع، فعلى الاستثمارات الإضافية في مجال التنمية الريفية والزراعة أن تكون موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة في المجالات التي قد يتغاضى عنها سيناريو بقاء الأمور على حالها، ولكنها تعتبر حاسمة للحد من الجوع والتخفيف من حدة الفقر.

ويرد في الجدول 5 تصنيف واسع لكيفية تخصيص رأس المال الزراعي حاليا بين فئات الاستثمار. وتختلف الأهمية النسبية لكل فئة من الفئات بين المناطق والبلدان.[20]

المجالات الممكنة للاستثمارات الإضافية في المناطق الريفية

قد يندرج جزء من الاستثمارات الإضافية المناصرة للفقراء المطلوبة لتوليد الدخل للفقراء ضمن الفئات الواسعة الواردة في الجدول 5. ومع ذلك، بما أن الهدف الأساسي من الاستثمارات الإضافية هو القضاء على الجوع والفقر، فعليها أن تقدم الفرص للشرائح السكانية الأكثر فقرا وضعفا لزيادة دخلها.

الجدول **5**

فئات الأصول الرأسمالية في الزراعة

	تنمية الأراضي	الآلات والمعدات	المحاصيل الزراعية	الأصول المتعلقة بالثروة الحيوانية	المجموع
			(في المائة)		
العالم	**35.10**	**16.59**	**9.56**	**38.75**	**100.00**
البلدان ذات الدخل المرتفع	31.10	36.82	4.47	27.61	100.00
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	36.45	9.77	11.28	42.50	100.00
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	26.88	3.56	9.47	60.10	100.00
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	27.73	7.99	7.80	56.48	100.00
جنوب آسيا	44.35	9.22	7.41	39.02	100.00
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	62.69	13.53	3.84	19.95	100.00
شرق آسيا	33.33	10.51	13.63	42.53	100.00
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	33.20	26.58	7.50	32.71	100.00
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	36.44	9.53	11.02	43.01	100.00
25 بلداً أسوأ حالا*	24.06	3.42	7.06	65.46	100.00

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام **2030** بأكثر من **10** في المائة للقضاء على الجوع.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة **2015**.

[20] بإمكان توزيع الاستثمارات لأغراض مختلفة أن يكون موضوع عمل إضافي.

ويخصص الجدول 6 متوسط حافظة الاستثمارات السنوية في المناطق الريفية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط لمجالات استثمار ممكنة، بحسب Schmidhuber وBruinsma وBoedeker (2011)، Schmidhuber وBruinsma (2011)، ومنظمة الأغذية والزراعة (2010).[21]

ويمكن أن يتكون ذلك من الاستثمارات التي تمكّن أصحاب الحيازات الصغيرة المستدامة وتحفزهم، مثل الاستثمار في البحوث والتنمية الزراعية، وخدمات التعليم والإرشاد المهني، وإدارة الأراضي والمياه والحفاظ عليها.

ويشكل أيضاً الاستثمار من أجل التنمية الريفية أمراً بالغ الأهمية لخلق فرص إضافية لتوليد الدخل في المناطق الريفية. وتعد البنية التحتية للمواصلات والكهرباء والاتصالات، أصولا ريفية أساسية لازمة في جميع أنحاء العالم. وتسهل الخدمات المالية الريفية الحصول على القروض وإدارة أفضل لمدخرات الأسر الريفية.

وسيكون هناك تآزر بين تطوير فرص العمل خارج المزارع والتنمية الزراعية في المناطق الريفية. فمن جهة، بإمكان الاستثمارات الزراعية الإضافية أن تزيد من رأس المال المتاح للإنتاج الزراعي المستدام، وزيادة نسبة رأس المال إلى العمل والتخفيف من التغييرات الهيكلية.[22] ومن جهة أخرى، قد تطور الاستثمارات في القطاعات الريفية الأخرى فرص عمل أخرى من المرجح أن تستوعب العمالة الزائدة الصادرة عن الزراعة، إذا ما استمر التحول الهيكلي للقطاع بسبب استخدام الآلات على سبيل المثال.

وينبغي أن يعزز الاستثمار في الزراعة من الممارسات الزراعية المستدامة، بما في ذلك حفظ التربة والمياه، وتحسين نظم الري، وزيادة كفاءة استخدام المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي، فضلا عن التحسينات الوراثية في الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. وقد تكون هناك حاجة أيضا إلى استخدام الآلات لزيادة الإنتاجية الزراعية. وفي الوقت نفسه، فإن البرامج ذات النتائج السريعة، مثل تحسين فرص الوصول إلى المدخلات من خلال مخطط القسائم أو وسائل أخرى لتعزيز الوصول، ستكون ضرورية.

وينبغي أن تساعد الاستثمارات في عمليات تجهيز المنتجات الزراعية، مثل طحن الحبوب واستخراج الزيوت، وحلج القطن، ومرافق التخزين والتسويق، على الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وبالتالي، زيادة جودة الأغذية وسلامتها. وسيتطلب ذلك أيضا خدمات التفتيش على الأغذية مع موظفين مدربين، وتطوير المختبرات، وخبرة في تصميم معايير السلامة الغذائية ومراقبتها.

وإن بناء المؤسسات، مثل تلك التي تؤمن حقوق الحيازة، أمر مهم أيضا لحماية أصول الفقراء وتشجيع على زيادة الإنتاجية. وتعد عمليات البحث والتطوير المفيدة لتحسين إنتاجية الفقراء ضرورية أيضا.

الاستثمارات العامة والخاصة

في حين أن الجزء الأكبر من الاستثمارات في قطاع الزراعة في سيناريو بقاء الأمور على حالها يتم وسيتم القيام به من قبل الجهات الخاصة، ولا سيما المزارعين أنفسهم، فإن توفير بعض السلع والخدمات يتطلب استثمارات عامة. وهناك عدة أسباب تبرّر الحاجة إلى الاستثمارات العامة: (1) معظم السلع والخدمات اللازمة هي سلع عامة لن يستثمر فيها المستثمرون من القطاع الخاص (على سبيل المثال الطرق الريفية)؛ (2) حجم الاستثمار ليس في متناول المستثمرين من القطاع الخاص؛ (3) هناك احتكارات طبيعية، مثل نظم الري، حيث يستحسن وجود شبكة واحدة لتحقيق الكفاءة؛ (4) قد تتحقق العائدات فقط في إطار زمني غير جذاب للمستثمرين من القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تكمل استثمارات القطاع العام هذه الاستثمارات الخاصة، المقدمة في معظمها من قبل المزارعين وأصحاب المشاريع الأخرى في سيناريو بقاء الأمور على حالها. ومن المتوقع أن تصاحب الاستثمارات العامة الإضافية تنويع مصادر الدخل مع التوسع في السلع والخدمات التي توفرها الزراعة.

وكما هو مبين في الجدول 6، حوالي 60 في المائة من الاستثمارات الإضافية اللازمة لتعزيز دخل الفقراء في المناطق الريفية هي من الاستثمارات العامة. وهي تشمل المرافق العامة، مثل البنية التحتية للمواصلات؛ والخدمات مع وفورات كبيرة الحجم، مثل البحث والتطوير؛ أو الخدمات التي تقدمها عادة السلطات العامة، مثل تمليك الأراضي وضمان الحيازة.[23]

والاعتماد الذاتي للبلدان في تمويل الاستثمارات الإضافية المطلوبة مرهون بقدرتها على حفظ جزء من دخلها وتخصيصه لتغطية الاحتياجات من الاستثمارات الإضافية.[24] وستتطلب النفقات العامة وجود إيرادات كافية.

[21] J. Schmidhuber, J. Bruinsma, and G. Boedeker. 2011. Capital requirements for agriculture in developing countries to 2050, pp. 317–343. In P. Conforti, ed. *Looking ahead in world food and agriculture: perspectives to 2050*. Rome, FAO; J. Schmidhuber and J. Bruinsma. 2011. Investing towards a world free of hunger: lowering vulnerability and enhancing resilience. In A. Prakash, ed. *Safeguarding food security in volatile global markets*, pp. 543–569. Rome, FAO; FAO. 2010. *Investing in food security* (available at https://www.responsibleagroinvestment.org/sites/responsibleagroinvestment.org/files/FAO_Investing%20in%20FS_2009.pdf).

[22] منظمة الأغذية والزراعة. 2012. *حالة الأغذية والزراعة 2012. الاستثمار في الزراعة لمستقبل أفضل*. روما.

[23] تستند حصص الاستثمار العام الواردة في الجدول 6، نظرا للمعلومات القليلة المتاحة، على رأي الخبراء.

[24] تتاح التقديرات الأولية بشأن قدرة البلدان على تمويل استثمارات إضافية، من خلال النظر إلى معدل الادخار القومي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول **6**

الاستثمارات الريفية الإضافية بحسب مجال الاستثمار والإقليم (بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)

	شرق آسيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	المجموع	الحصة	العام من الحصة	حصة العام من المجموع
	(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)						*(في المائة)*	*(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)*	*(في المائة)*
تحسين الزراعة الأولية والموارد الطبيعية						**25 149**	**18.11**	**6 918**	**27.51**
المحافظة على التربة	58	24	13	417	3 912	4 424	3.19	1 327	30.00
المحافظة على المياه/تحسين الري	29	23	58	1 855	3 177	5 141	3.70	1 542	30.00
المحافظة على/تحسين الموارد الوراثية للمحاصيل	31	25	19	154	692	921	0.66	276	30.00
المحافظة على/تحسين الموارد الوراثية الحيوانية	24	26	17	117	319	502	0.36	151	30.00
المحافظة على/تحسين الموارد الوراثية السمكية	129	38	20	288	1 428	1 903	1.37	571	30.00
المحافظة على/تحسين الموارد الوراثية الحرجية	45	73	21	125	8 857	9 122	6.57	2 737	30.00
المكننة	18	28	16	1 005	2 067	3 135	2.26	313	10.00
تحسين عمليات التصنيع الزراعي						**19 494**	**14.04**	**4 984**	**25.57**
التخزين البارد والجاف	16	25	17	695	2 721	3 474	2.50	695	20.00
مرافق الأسواق الريفية وأسواق البيع بالجملة	15	23	24	1 114	5 542	6 718	4.84	3 359	50.00
التجهيز الأوّلي	36	37	33	1 982	7 213	9 302	6.70	930	10.00
تحسين البنية التحتية						**49 624**	**35.73**	**43 006**	**86.66**
الطرق الريفية	73	115	55	3 768	29 057	33 067	23.81	29 760	90.00
توصيل الكهرباء إلى الريف	36	67	32	1 884	14 537	16 557	11.92	13 246	80.00
تحسين الإطار المؤسسي						**20 277**	**14.60**	**12 471**	**61.50**
تمليك الأراضي، وضمان الحيازة	8	28	14	321	3 490	3 861	2.78	3 475	90.00
التمويل الريفي	36	50	32	1 877	12 451	14 446	10.40	7 223	50.00
الأنظمة المتعلقة بسلامة الأغذية (بما في ذلك البيطرية ومكافحة الآفات وتفتيش المحاصيل)	7	23	14	378	1 549	1 971	1.42	1 773	90.00
تحسين البحث والتطوير والإرشاد						**24 350**	**17.53**	**21 915**	**90.00**
البحث والتطوير	30	38	24	1 254	5 251	6 597	4.75	5 937	90.00
الإرشاد	45	56	38	1 882	15 731	17 753	12.78	15 977	90.00
المجموع	**637**	**699**	**449**	**19 116**	**117 993**	**138 894**	**100.00**	**89 294**	**64.29**

المصدر: تم احتسابها بالاستناد إلى J.Schmidhuber و J.Bruinsma و G.Boedeker. 2011. Capital requirements for agriculture in developing countries to 2050، pp. 317–343. *In* P. Conforti, ed. *Looking ahead in world food and agriculture: perspectives to 2050* روما، منظمة الأغذية والزراعة؛

J.Schmidhuber و J.Bruinsma. 2011. Investing towards a world free of hunger: lowering vulnerability and enhancing resilience. pp. 543–569 . *In* A. Prakash, ed. *Safeguarding food security in volatile global markets* . روما، منظمة الأغذية والزراعة؛

منظمة الأغذية والزراعة. 2010. *Investing in food security*. روما.

الاستثمار للقضاء على الجوع في سياق السياسات والحوكمة

لتحقيق أقصى قدر من النتائج، على الاستثمار أن يجري في سياق تكون فيه السياسات مواتية ومستقرة. وبالإضافة إلى المنافع العامة، على القطاع العام ضمان أطر تنظيمية واضحة ومؤسسات مستقرة تكافئ الأعمال الريادية، وتخفف من المخاطر، وتمنع النزاعات وتحلها، وتخلق فرصا في الأسواق، وتعالج عدم التماثل في الأسواق وفشلها. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يساهم اعتماد المبادئ البارزة في *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات*[25] في التشريعات الوطنية، في تأمين مناخ استثماري مناصر للفقراء. وإن اعتماد مبادئ الاستثمار الرشيد في نظم الأغذية والزراعة[26]، وبشكل أعم، اعتماد تدابير تعظّم الآثار المضاعفة المحلية للاستثمار وفوائده بالنسبة إلى الفئات الأضعف في المجتمع، سيسرعان من تحقيق هدف القضاء على الجوع. وينبغي أن يكون ذلك مصحوبا بأنظمة أكثر صرامة ومراقبة لعمالة الأطفال في الزراعة [27] ، وكذلك الاستثمارات في مجال الزراعة التي تهدف إلى سد الفجوة الجنسانية.[28]

25 منظمة الأغذية والزراعة – لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2012. *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

26 منظمة الأغذية والزراعة – لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. *مبادئ الاستثمار الرشيد في نظم الأغذية والزراعة*. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

27 منظمة الأغذية والزراعة. 2015. *دليل الرصد والتقييم لعمالة الأطفال في الزراعة*. روما

28 منظمة الأغذية والزراعة 2011. *حالة الأغذية والزراعة 2011-2010. المرأة في قطاع الزراعة-سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية*، روما.A.Quisumbing وR. Meinzen-Dick وT.L. Raney وA. Croppenstedt وJ.A.Behrman وA.Peterman، eds. .2014. *Gender in agriculture: closing the knowledge gap*. روما، Springer. منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

اعتبارات أخرى والملاحظات الختامية

"إن وجود الجوع في عالم من الوفرة ليس مجرد عيب أخلاقي، بل إنه قصر نظر من الناحية الاقتصادية أيضاً".[29]

يعرض هذا التقرير تقديرات جديدة عن الموارد اللازمة للقضاء على الفقر المدقع والجوع بسرعة، ولكن بطريقة مستدامة أيضاً، بحلول عام 2030، بما يتفق مع تطلعات خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. وفي منظومة الأمم المتحدة، ركز فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم على تحدي القضاء على الجوع، الذي يسعى، من بين جملة أمور أخرى، إلى القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية.

ويتوازى هدف التنمية المستدامة رقم 2 للقضاء على الجوع بحلول عام 2030 مع هدف التنمية المستدامة رقم 1 للقضاء على الفقر في الوقت نفسه. وقد شملت تقديرات الجوع لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية نقص التغذية الذي تم تحديده من حيث الطاقة الغذائية، أي الكربوهيدرات والسعرات الحرارية. ولأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية، تم اعتماد خط للفقر عند دولار أمريكي واحد في يوم، وقد تم تعديل هذا الأخير إلى 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية. ولأغراض هذا التقرير، أضيفت نسبة 40 في المائة لضمان بقاء الناس خارج حلقة الفقر والجوع.

وبالتالي، يتطلب القضاء على الفقر والجوع، على نحو مستدام ودائم، سدّ "فجوة الفقر". وسيتم ذلك عن طريق تزويد الفقراء بتحويلات إضافية للدخل وفرص لكسب الدخل للبقاء فوق خط الفقر المدقع. ولذلك، ينبغي على الحماية الاجتماعية [30] ، بما في ذلك التحويلات، ضمان أن يتم استيفاء احتياجات الاستهلاك، كما تدل عليه موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على مفهوم "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية". ومنذ التزام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحديد حد أدنى للحماية الاجتماعية للجميع، تم بذل جهود ملحوظة لوضع مثل هذا الحد الأدنى في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من قبل منظمة العمل الدولية. وتستخدم تقديرات منظمة العمل الدولية خطوط الفقر الوطنية، التي غالبا ما تكون أقل بالنسبة إلى العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، ولكنها أعلى بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط، وكذلك بالنسبة لجميع البلدان ذات الدخل المرتفع.

ويتناول هذا التقرير تحدي القضاء على الجوع من خلال تقديم سيناريو بديل.[31]

29 منظمة الأغذية والزراعة. 2003. *برنامج مكافحة الجوع. نهج مزدوج المسار للحد من الجوع: أولويات العمل القطري والدولي.* روما.

30 تكتسب مصطلحات الحماية الاجتماعية، والمساعدة الاجتماعية، ومصطلحات أخرى من هذا القبيل، معان مختلفة في سياقات تاريخية وثقافية مختلفة. ويتماشى استخدام هذا المصطلح في هذا التقرير مع استخدام المصطلحات المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية.

31 يمكن توسيع نطاق هذا التقرير لكي يشمل، على سبيل المثال، وضع سيناريوهات أخرى، لأخذ التفاوت في توزيع الدخل بعين الاعتبار وغيره من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية الزراعية، مثل تغير المناخ.

ويمكن وضع سيناريوهات تغير المناخ، على سبيل المثال، عن طريق افتراض حصول تحولات في المحاصيل بسبب تغير المناخ. ويتم تصميم العوائد في نموذج التوازن الجزئي لمنظمة الأغذية والزراعة بشكل واضح على غرار وظائف "الأسعار الخاصة" للمحاصيل/الماشية المحولة بحسب البلد والمعامل التي تعتمد على الوقت. ويمكن استخدام نوبات الهبوط في العائدات من خلال عمليات تحويل أخرى للحصول على سيناريوهات بديلة للقضاء على الجوع وتغير المناخ. ومن المرجح أن تنعكس العوائد المنخفضة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبالتالي، في انخفاض القوة الشرائية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى مزيد من الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هدف القضاء على الجوع.

ويمكن أيضا محاكاة سيناريوهات تعكس عدم مساواة أكبر (أو أقل) في توزيع الأغذية من خلال فرضيات بديلة فيما يتعلق بمعامل التغير للمتحصل من الطاقة الغذائية. وأخيراً، وليس آخراً، فإن المنهجية المذكورة أعلاه تأخذ بعين الاعتبار ضمنا فقط الآثار المضاعفة التي قد تترتب على الاستثمارات في الأنشطة المحلية. وينطبق ذلك أيضا على توليد فرص العمل والتأثيرات ذات الصلة بتوزيع الدخل التي قد تولدها استثمارات محددة، والآثار المترتبة للنمو على الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية. ويتطلب توسيع نطاق التحليل أخذ الجوانب التالية بعين الاعتبار: (1) تطبيق نموذج ديناميكي على نطاق الاقتصاد العالمي يجسد العلاقات بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتوزيع الدخل والموارد الطبيعية؛ و(2) استكشاف أولويات الاستثمار اللازمة لتحقيق أهداف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحددة. وإن التوسع في التقرير بمختلف جوانبه سيوفر أفكارا إضافية بشأن الاستثمارات المطلوبة للقضاء على الفقر والجوع ونقص التغذية حتى عام 2030 وما بعده. إلا أن العمل المطلوب يستهلك الوقت والموارد ويمكن اكماله فقط على فترة أطول بكثير.

وعلى الرغم من تقدير العمل الرائد لمنظمة العمل الدولية في هذا الصدد [32]،فإنه يبتعد عن منهجية منظمة العمل الدولية باتخاذ خط الفقر الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية، أي 1.25 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية، كمرجع لجميع البلدان، مما قد يتجاوز بشكل كبير خطوط الفقر الوطنية في البلدان ذات الدخل المنخفض، وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الأخرى.

وباستطاعة تغطية الحماية الاجتماعية إذا ما تمّت بفعالية وكفاءة أن تقضي على الفقر والجوع بسرعة. وستحد الاستثمارات التكميلية في الأنشطة الإنتاجية، على سبيل المثال في مجال الزراعة، إلى حد كبير من الاعتماد على تحويلات الدخل مع اكتساب دخل أكبر، سواء من الأجور، أو الدخل الصافي للإنتاج، أو عائدات الأصول الإنتاجية الأخرى. إلا أن ذلك يتطلب سياسات ومؤسسات ملائمة لضمان استفادة الفقراء فعلا من الاستثمارات الإضافية.

وفي حين أن الاستثمارات يمكنها بالفعل أن تزيد من النمو والعمالة والدخل، بما في ذلك في مجال الزراعة، فمن غير المرجح أن يتم تقاسم هذه المكاسب بطريقة منصفة. وتتم معظم الاستثمارات الزراعية من قبل المزارعين، ونادرا ما تكون من قبل الفقراء المعدمين. وبالتالي، ينبغي أن تكون الاستثمارات والسياسات العامة المناصرة للفقراء بشكل واضح، وشاملة، للحدّ من عدم المساواة والقضاء على الفقر والجوع.

32 أجرت منظمة العمل الدولية تقديراً لتكلفة حزمة منافع لحد أدنى من الحماية الاجتماعية، أي المبلغ الذي ينبغي إنفاقه سنويا لضمان الحد الأدنى الشامل للفئات المحرومة [منظمة العمل الدولية. *2015. A global fund for social protection floors in least developed countries.* مذكرة غير رسمية من قبل قسم الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية، كمدخل فني للتحضير لمؤتمر أديس أبابا المعني بتمويل التنمية، 16-13 يوليو/تموز 2015].

ويستند هذا التقدير العالمي إلى تكلفة: (1) علاوة عالمية للأطفال متمثلة في 12 في المائة من خط الفقر الوطني في البلد؛ (2) استحقاق يصل إلى 100 في المائة من خط الفقر الوطني لبلد ما لجميع الأيتام؛ (3) استحقاق الأمومة لمدة أربعة أشهر، يصل إلى 100 في المائة من خط الفقر الوطني لبلد ما لجميع الأمهات مع المواليد الجدد؛ (4) دعم للبطالة يصل إلى 100 في المائة من الحد الأدنى للأجور لكل شخص من الأسر الأكثر عرضة لمدة 90 يوما؛ (5) استحقاق يصل إلى 100 في المائة من خط الفقر الوطني لبلد ما لجميع الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة؛ و(6) معاش يصل إلى 100 في المائة من خط الفقر الوطني في بلد ما. وتشمل هذه جميعاً التكاليف الإدارية.<<

>> وتتراوح هذه التكاليف، كمتوسط لحصص الناتج المحلي الإجمالي، ما بين 1.9 في المائة لشرق آسيا و7.6 في المائة لأشد البلدان فقراً، بمتوسط قدره 3.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. (وإن النسب المئوية الإجمالية هي حسابات خاصة. وبالنسبة إلى البلدان التي لا تتوافر بيانات عنها، تُستخدم المتوسطات القطرية أو الإقليمية المشابهة. ولا تعطي منظمة العمل الدولية أي بيانات عن البلدان ذات الدخل المرتفع).

وتختلف تكاليف وفوائد التحويلات لتغطية فجوة الفقر عن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية، بما أن هناك اختلافاً في السكان المستهدفين والتدابير. وفي حين أن التحويلات لسدّ فجوة الفقر تستخدم 1.75 دولاراً أمريكياً/يوم من حيث تعادل القوة الشرائية كاحتياطي لخط الفقر، فإن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية لديه مكونات "عالمية" عديدة بتكاليف تحويلات محسوبة على أساس خطوط الفقر الوطنية. إلا أن هناك أوجه تكامل كبيرة بين التحويلات لسدّ فجوة الفقر والحد الأدنى للحماية الاجتماعية. فمن ناحية سيترك تنفيذ وتحقيق الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بشكل كامل مجالا أقل للتصدي للفقر والجوع. ومن ناحية أخرى، إذا تم تنفيذ وتحقيق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية المحددة وطنيا بطريقة تدريجية، "ستبقى هناك حاجة للتدخلات المؤقتة" [المسودة صفر لتقرير منظمة العمل الدولية]. وفي حين أن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية سيقلل من الحاجة إلى التحويلات لسدّ فجوة الفقر حتى عام 2030، فإن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية يمكنها أن تحل مكانها.

المرفق 1. تحقيق هدف القضاء على الجوع من خلال الاستثمار في النمو على نطاق الاقتصاد ككل

سيتحقق القضاء على الجوع في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ الوارد في المرفق من خلال زيادة على نطاق الاقتصاد للناتج المحلي الإجمالي بفضل الاستثمارات.

الاستثمار للحد من نقص التغذية

تستند المنهجية المستخدمة لاحتساب الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030 على العلاقات بين الاستثمار، والناتج أو النتاج المحلي الإجمالي، ومستوى المتحصل من الطاقة الغذائية، وعلى افتراض أن الجوع ينجم أساسا عن الفقر (انخفاض القوة الشرائية). ومن المتوقع أن ترفع الاستثمارات الإضافية في الزراعة وجميع القطاعات الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد التحول التصاعدي للناتج المحلي الإجمالي من نصيب الفرد من الدخل، الذي ينبغي أن يؤدي إلى تحول تصاعدي في استهلاك الفرد للأغذية، وبالتالي، في متوسط استهلاك الطاقة الغذائية الذي يقاس بالسعرات الحرارية/الشخص/يوم.[33] ومن المفترض أيضا أن يتم توزيع المتحصل من الطاقة الغذائية على جميع الناس بحيث أن أي زيادة في متوسط استهلاك الطاقة الغذائية سيفيد جميع الطبقات السكانية. وإننا نفترض أن التباين في توزيع المتحصل من الطاقة الغذائية عبر السكان على الصعيد الوطني يتضح من خلال تقدير معامل تغير التوزيع.[34]

ويبين الشكل ألف1 العلاقات السببية في المنهجية المقترحة لتقدير الاستثمارات في الزراعة اللازمة لتحقيق غاية القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

ومن المتوقع أن يؤدي التحول التصاعدي في الاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ إلى القضاء على انتشار نقص التغذية من خلال العلاقات السببية المذكورة أعلاه. وتهدف هذه المنهجية إلى تحديد الاستثمارات الإضافية اللازمة في الزراعة (وسائر النظام الاقتصادي) الإضافي المطلوب لتحقيق القضاء على الجوع في كل بلد من المتوقع أن يسود فيه نقص التغذية حتى عام 2030. ومع ذلك، سنفترض حدا أدنى من نقص التغذية ليس من الممكن من دونه المتابعة عن طريق النمو أو توسع الناتج المحلي الإجمالي. ونعتمد هنا عتبة حذرة قدرها 5 في المائة من السكان، مقارنة بنسبة 3 في المائة المستخدمة من قبل Bruinsma وSchmidhuber.[35]

سيناريو "القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ"

لتحديد الاستثمارات الإضافية المطلوبة زيادة عن الاستثمارات المتوقعة في سيناريو بقاء الأمور على حالها، تتم مقارنة الاستثمارات المطلوبة لتحقيق غاية القضاء على الجوع بحلول عام 2030 في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ مع سيناريو بقاء الأمور على حالها.

ويقدم سيناريو بقاء الأمور على حالها التوقعات حتى عام 2030، الواردة في توقعات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الزراعة العالمية حتى 2030 و2050. وبدلا من ذلك، يتم بناء سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد، بطريقة عكسية، باستخدام العلاقات السببية الموضحة في الشكل ألف1 (يشير السهم إلى الخلف ← إلى المتطلبات).

التغير في انتشار نقص التغذية (مستهدف القضاء عليه) ← *التغير في الاستهلاك الغذائي للذين يعانون من نقص التغذية* ← *التغير في متوسط استهلاك الطاقة الغذائية (للفرد)* ← *التغير في نصيب الفرد من الإنفاق على الغذاء* ← *التغير في الاستهلاك بحسب الدخل الفردي* ← *التغير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد* ← *التغير في الناتج المحلي الإجمالي* ← *التغير في الاستثمار.*

[33] وسيعني ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية، من بين جملة أمور، أن هناك زيادة في مستويات القيمة المضافة الزراعية التي ترتفع مع الاستثمار الزراعي. وتترتب عن ذلك آثار مضاعفة، يتم احتسابها ضمنا باستخدام نسب رأس المال إلى الناتج بشكل تدريجي في هذه المنهجية.

[34] يعتمد هذا النهج أساسا على "الترتيب التنازلي" للنمو، أي أنه يُفترض أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي سيفيد أيضا الفقراء والذين يعانون من نقص التغذية. راجع N.Kakwani و S.Khandker و H.H.Son. 2004. *Pro-poor growth: concepts and measurement with country case studies*. المركز الدولي لمكافحة الفقر، ورقة عمل رقم 1. برازيليا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[35] J. Schmidhuber and J. Bruinsma. 2011. Investing towards a world free of hunger: lowering vulnerability and enhancing resilience. In A. Prakash, ed. Safeguarding food security in volatile global markets, pp. 543-569. Rome, FAO.

الشكل ألف 1

العلاقات السببية التي تربط الاستثمارات بانتشار نقص التغذية

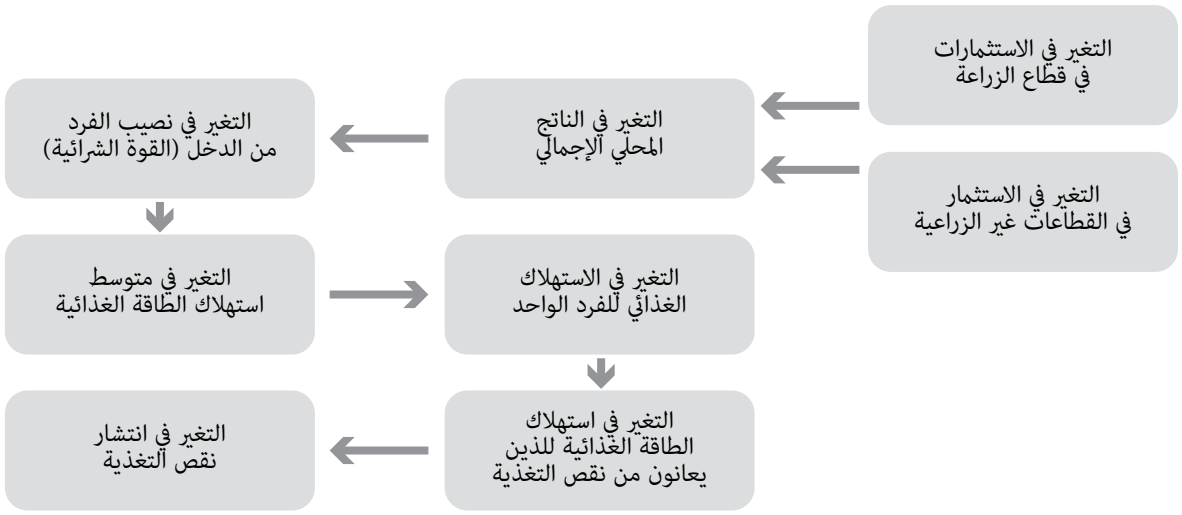

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وباتباع سلسلة الشروط أعلاه، عكس السلسلة السببية، وُضعت المنهجية على النحو التالي:

تكون نقطة البداية تقدير مقدار رفع متوسط استهلاك الطاقة الغذائية بحلول عام 2030، نظرا إلى طريقة توزيع متحصل الطاقة الغذائية على السكان، لرفع جميع السكان إلى فوق الحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية.

وبما أن الاستهلاك الغذائي يعتمد عموما على الدخل، يتم في الخطوة التالية احتساب مقدار ارتفاع نصيب الفرد من الدخل (تقريبياً بواسطة الناتج المحلي الإجمالي للفرد) على نطاق الاقتصاد ككلّ من أجل زيادة متوسط استهلاك الطاقة الغذائية إلى المستوى المطلوب. ويتم من ثمّ احتساب الناتج المحلي الإجمالي الإضافي بضرب الناتج المحلي الإضافي للفرد بعدد السكان.

ويتم بعدها احتساب الاستثمارات الإضافية اللازمة لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي الإضافي على افتراض مجموعة معقولة من المعدل الإجمالي التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج.

ثم يتم احتساب الاستثمارات الإضافية المطلوبة في الزراعة كحصة من إجمالي الاستثمارات، بافتراض أن نسبة الاستثمار الزراعي تعادل نسبة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي حين أنه من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في سيناريو بقاء الأمور على حالها بسبب التقدم التقني وعوامل أخرى، على الناتج المحلي الإجمالي أن يزيد أكثر من أجل الحد من انتشار نقص التغذية في جميع البلدان عند نسبة 5 في المائة أو أقل. أما سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ فهو مبني على خطوات محددة، وتتم من ثمّ مقارنته بسيناريو بقاء الأمور على حالها لاستنتاج الاستثمار الإضافي اللازم لتحقيق غاية القضاء على الجوع.

وفي ما يلي نتائج هذه المنهجية المبنية على خطوات محددة.

■ الخطوة 1: متوسط استهلاك الطاقة الغذائية في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككل

أولا، نقدر مدى الحاجة إلى رفع متوسط استهلاك الطاقة الغذائية بحلول عام 2030، بحيث أن أقل من 5 في المائة من السكان سيعانون من نقص التغذية (أي سعرات حرارية أقل من الحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية)، على افتراض أن الحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية وتوزيع متحصل الطاقة الغذائية عبر السكان هو نفسه في سيناريو بقاء الأمور على حالها. وينبغي رفع متوسط استهلاك الطاقة الغذائية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بأكثر من 5 في المائة، من 2 857 إلى 3 019 سعرة حرارية/شخص/يوم (الجدول ألف1.1). وبالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ينبغي رفع متوسط استهلاك الطاقة الغذائية بأكثر من 13.7 في المائة و17.9 في المائة للبلدان الخمسة والعشرين "الأسوأ حالا".

■ الخطوة 2: الناتج المحلي الإجمالي في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد (والأسعار الجديدة للسلع الزراعية)

فيما بعد نحتسب نصيب الفرد من الدخل (تقريبيا بواسطة الناتج المحلي الإجمالي للفرد) المطلوب لتحقيق متوسط استهلاك الطاقة الغذائية

الجدول **ألف 1.1**

نقص التغذية في سيناريو بقاء الأمور على حالها وسيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككل

	عدد السكان	الحد الأدنى للاحتياجات من الطاقة الغذائية اليومية	متوسط استهلاك الطاقة الغذائية	معامل التغير في توزيع المواد الغذائية	الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن	
	(بالملايين)	*(سعرة حرارية/للشخص/اليوم)*			*(النسبة المئوية)*	*(بالملايين)*
سيناريو بقاء الأمور على حالها لعام 2030						
العالم	**8 274**	**1 865**	**2 955**	**0.272**	**7.9**	**653**
البلدان ذات الدخل المرتفع	1 437	1 941	3 425	0.217	1.1	16
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	6 838	1 849	2 857	0.283	9.3	637
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1 245	1 812	2 528	0.288	17.4	216
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	682	1 872	3 091	0.258	4.0	27
جنوب آسيا	2 016	1 825	2 587	0.245	9.3	188
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	615	1 865	3 133	0.266	4.7	29
شرق آسيا	2 247	1 878	3 133	0.327	7.8	175
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	3 113	1 895	3 243	0.233	2.0	63
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	5 161	1 846	2 782	0.295	11.4	590
25 بلداً أسوأ حالا*	833	1 812	2 363	0.320	25.2	210
سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككل لعام 2030						
العالم	**8 274**	**1 865**	**3 088**	**0.266**	**4.1**	**338**
البلدان ذات الدخل المرتفع	1 437	1 941	3 415	0.248	1.8	26
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	6 838	1 849	3 019	0.270	4.6	312
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1 245	1 812	2 868	0.252	4.6	57
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	682	1 872	3 099	0.266	3.8	26
جنوب آسيا	2 016	1 825	2 734	0.232	4.9	99
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	615	1 865	3 171	0.275	3.7	23
شرق آسيا	2 247	1 878	3 294	0.313	4.7	106
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	3 113	1 895	3 245	0.254	2.6	80
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	5 161	1 846	2 993	0.273	5.0	258
25 بلداً أسوأ حالا*	833	1 812	2 881	0.259	5.0	42

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام 2030 بأكثر من 10 في المائة للقضاء على الجوع.

المصدر: المحاكات باستخدام نظام آفاق الزراعة على المستوى العالمي (نموذج التوازن الجزئي) واستنادا إلى تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015*.

المرجو. ويتم هذا الحساب باستخدام نظام آفاق الزراعة على المستوى العالمي، نموذج التوازن الجزئي، لمنظمة الأغذية والزراعة.

وبالنسبة إلى البلدان التي تحتاج إلى زيادة متوسط استهلاك الطاقة الغذائية لديها، نثبت هذا المتوسط على المستوى المطلوب، ونحتسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند درجة عالية بما فيه الكفاية لزيادة الطلب على الغذاء وتحقيق هدف متوسط استهلاك الطاقة الغذائية.[36] ويرتبط استهلاك الغذاء في نموذج التوازن الجزئي بنصيب الفرد من الدخل والأسعار. وبالتالي، لاستهداف مستويات أعلى من الاستهلاك الغذائي، ينبغي زيادة نصيب الفرد من الدخل.[37] وتحفز الزيادة في الطلب أيضا الإمدادات المحلية والتجارة، مما يؤدي إلى توازن جديد في الأسعار.

ويتطلب متوسط استهلاك الطاقة الغذائية في نموذج التوازن الجزئي استهلاكا إضافيا للمواد الغذائية. غير أنه على افتراض أن الناتج الإضافي متاح فقط بتكاليف حدية أعلى، فإن الطلب الإضافي سيؤدي أيضا إلى ارتفاع في الأسعار.[38] وبالتالي، يتم تحديد الناتج المحلي الإجمالي للفرد المطلوب في وقت واحد مع الأسعار الجديدة التي توازن بين العرض والطلب. ثم يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بضرب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بحجم السكان. وتشير الأعمدة الثلاثة الأولى في الجدول ألف2.1 إلى الناتج المحلي الإجمالي في سيناريو بقاء الأمور على حالها وسيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ. وتشير الأعمدة التالية في الجدول ألف2.1 إلى معدلات متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي المطلوبة لهذين السيناريوين. وفي سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ، يتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بين 2.1 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و5.9 في المائة. وإن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي المطلوب للقضاء على الجوع أكبر في البلدان الخمسة والعشرين "الأسوأ حالا" (8.1 في المائة). وستتطلب البلدان الستّون البعيدة عن تحقيق غاية القضاء على الجوع بحلول عام 2030 نموا إضافيا يصل إلى 1.4 في المائة. وستتطلب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نموا سنويا يصل إلى 1.9 في المائة، و1.6 في المائة بالنسبة إلى جنوب آسيا.

الخطوة 3: الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ (وسيناريو بقاء الأمور على حالها)

نحسب بعد ذلك الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الزيادة التدريجية في الناتج المحلي الإجمالي في ما يتعلق بسنة الأساس، في كل من سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ وسيناريو بقاء الأمور على حالها. وتحقيقا لهذه الغاية، علينا الاستفادة من مفهوم المعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج[39] الذي يوفر حجم الاستثمارات المطلوبة لتوليد وحدة إضافية واحدة من صافي الناتج (الناتج المحلي الإجمالي). ويشير الجدول ألف2.1 إلى المتوسط السنوي للاستثمار على نطاق الاقتصاد اللازم لتحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي في إطار كل من سيناريو بقاء الأمور على حالها وسيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ، ويسلط الضوء في اللوحة الثالثة على الاستثمارات الإضافية المطلوبة من سيناريوهات القضاء على الجوع مقارنة بسيناريو بقاء الأمور على حالها.

وتبلغ الاستثمارات الإضافية على نطاق الاقتصاد في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ 1.5 تريليون دولار أمريكي، جميعها في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بما أن جميع البلدان ذات الدخل المرتفع تسير بالفعل نحو تحقيق الغاية. وذلك يعني زيادة بنسبة 24.1 في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مقارنة بسيناريو بقاء الأمور على حالها. وتختلف نسبة التغير هذه بين المناطق، وتتراوح بين 3.2 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى 57.0 في المائة في جنوب آسيا. وتتطلب البلدان الخمسة والعشرون "الأسوأ حالاً" أكثر بكثير من مضاعفة استثماراتها (+159.7 في المائة).

---

[36] سيتعين فقط على البلدان التي لم تخفض انتشار نقص التغذية لديها إلى 5 في المائة أو أقل بحلول عام 2030، أن تزيد من متوسط استهلاك الطاقة الغذائية. أما البلدان التي حققت هذه الغاية فلن تتطلب استثمارات إضافية.

[37] يرتبط الطلب الفعلي في نموذج التوازن الجزئي بالدخل عن طريق "مرونة الطلب للدخل". ولغرض هذه العملية، سنحافظ على مرونة الدخل على مرّ الفترات الزمنية.

[38] يتجلى ذلك في نظام التوقعات الزراعية على المستوى العالمي (نموذج التوازن الجزئي) من خلال منحنيات العرض المتصاعدة. ويتم استكشاف سيناريو حيث يحدث توسع في الطلب مع وجود "سعر ثابت". وفي هذا السيناريو، يتم توفير الناتج الزراعي الإضافي بدون أي تكلفة إنتاجية إضافية، على سبيل المثال، بسبب الزيادة في الإنتاجية الزراعية.

[39] تم تحديد قيم المعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط لسنة الأساس بثلاثة للبلدان التي لديها دخل فردي يصل إلى 2 000 دولار أمريكي، وأربعة للبلدان التي يصل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4 000 دولار أمريكي، وخمسة للبلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من 4 000 دولار أمريكي. ولكل سنة من 2007-2005 إلى 2030، يتم احتساب الاستثمارات السنوية على أساس الصيغة التالية: $INVT_t = ICOR_t * \Delta GDP_t$. [تمثل INVT الاستثمارات، في حين تمثل INCOR المعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج، بينما GDP فهي الناتج المحلي الإجمالي] وتعتبر الاستثمارات السنوية تراكمية. وكان من المفترض ان المعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج خاص بكل بلد ويزيد مع الناتج المحلي الإجمالي. وقد استخدم نهج مماثل لتقدير الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف مختارة من الأهداف الإنمائية للألفية، راجع S.Devarajan و M.J.Miller و E.V.Swanson 2002. *Goals for development: history, prospects, and costs*. الوثيقة رقم 2819، واشنطن العاصمة، البنك الدولي. ويمكن العثور على تقديرات حديثة للمعدلات التزايدية للعلاقة بين رأس المال والناتج، في نطاق تلك التي اعتمدناها، في H.Taguchi و2014 .S.Lowhachai. إعادة نظر في المعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج: حالة الاقتصادات الآسيوية وتايلند. *المجلة الدولية للسياسات الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة*، 54-35:7(1):1960.S.Kuznets. الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي في الدول: نسب تكوين رأس المال: مقارنات دولية للسنوات الأخيرة. *التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي*، 8(4 الجزء 2): 96-1؛ 1971 .K.Sato. الاختلافات الدولية في المعدل التزايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج. *التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي*، 19(4): ص. 640-621.

الجدول **ألف 2.1**

الاستثمارات الإضافية المطلوبة على نطاق الاقتصاد في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككل

	الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)			متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)		متوسط الاستثمارات السنوية الإجمالية (مليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)		الاستثمارات الإجمالية الإضافية	
	7-2005	2030	2030			2030-2016		(مليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)	(% التغير)
		بقاء الأمور على حالها	القضاء على الجوع	بقاء الأمور على حالها	القضاء على الجوع	بقاء الأمور على حالها	القضاء على الجوع	الفرق بين السيناريوين بقاء الأمور على حالها والقضاء على الجوع	بقاء الأمور على حالها/القضاء على الجوع
العالم	**56 263**	**101 131**	**106 160**	**2.41**	**2.77**	**15 989**	**17 460**	**1 470**	**9.19**
البلدان ذات الدخل المرتفع	42 388	61 530	61 530	1.65	1.65	9 899	9 899	0	0.00
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	13 875	39 601	44 631	3.80	4.69	6 090	7 560	1 470	24.14
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	548	1 629	2 099	4.02	5.92	175	273	98	55.87
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3 588	6 413	6 477	2.02	2.10	561	579	18	3.21
جنوب آسيا	1 393	4 391	5 465	3.82	5.45	425	667	242	57.01
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	1 881	4 334	4 417	3.34	3.48	549	565	17	3.01
شرق آسيا	6 037	21 859	25 137	4.53	5.57	4 069	5 115	1 047	25.73
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	49 820	76 654	76 654	1.83	1.83	12 045	12 045	0	0.00
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	6 443	24 476	29 506	4.63	6.04	3 944	5 415	1 470	37.27
25 بلداً أسوأ حالا*	273	793	1 363	4.03	8.13	75	195	120	159.71

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام 2030 بأكثر من 10 في المائة للقضاء على الجوع.

ملاحظة: يشير القضاء على الجوع إلى سيناريو *القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ*.

المصدر: المحاكات باستخدام نظام آفاق الزراعة على المستوى العالمي (نموذج التوازن الجزئي) واستنادا إلى تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015*.

■ الخطوة 4: حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ (وسيناريو بقاء الأمور على حالها)

لاستنتاج كمية الاستثمار الإضافي المطلوب في الزراعة لتحقيق غاية القضاء على الجوع، يُفترض أن حصة إجمالي الاستثمارات في الزراعة متناسبة مع حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي. وباستخدام حصص الناتج المحلي الإجمالي بين القطاعات في سنة الأساس، نقدر وجود علاقة بين القيمة الزراعية المضافة والناتج المحلي الإجمالي. وتنخفض حصة الأولى عندما تزيد حصة الثانية. ونفترض أن هذه العلامة العكسية ستستمر أيضا في المستقبل. ويسمح لنا ذلك باحتساب حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي لكل من سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد وسيناريو بقاء الأمور على حالها. وبما أن الناتج المحلي الإجمالي أكبر في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ (الجدول ألف3.1)، فإن حصة القيمة المضافة الزراعية هي أقل، مقارنة بسيناريو بقاء الأمور على حالها.

■ الخطوة 5: الاستثمار السنوي في الزراعة في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ (وسيناريو بقاء الأمور على حالها)

نحتسب من ثمّ الاستثمار في الزراعة كنسبة من إجمالي الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة التدريجية في الناتج المحلي الإجمالي في السيناريوين. وتحقيقا لهذه الغاية، نستخدم حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج الإجمالي المحلي، مع الافتراضات المذكورة أعلاه. ثم يتم احتساب المتوسط السنوي للاستثمار التراكمي، المحتسب على أساس سنوي من 2016 إلى 2030 في كلا السيناريوين، كما هو مبين في الجدول ألف3.1.

■ الخطوة 6: مقارنة سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ مع سيناريو بقاء الأمور على حالها

وفي الخطوة الأخيرة، نقارن الاستثمارات السنوية في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد والاستثمارات السنوية في

الجدول **ألف 3.1**

الاستثمارات الإضافية في الزراعة في سيناريو بقاء الأمور على حالها وسيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككل

	حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي *(%)*			متوسط الاستثمارات السنوية الإجمالية في الزراعة *(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)*		الاستثمارات الإجمالية الإضافية في الزراعة *(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)*	*(% التغير)*
	2016	2030		2030-2016			
		بقاء الأمور على حالها	*القضاء على الجوع*	*بقاء الأمور على حالها*	*القضاء على الجوع*	*الفرق بين السيناريوين بقاء الأمور على حالها والقضاء على الجوع*	*بقاء الأمور على حالها/القضاء على الجوع*
العالم	**4.52**	**4.11**	**4.51**	**654**	**770**	**116**	**17.67**
البلدان ذات الدخل المرتفع	2.75	2.50	2.75	256	256	0	0.00
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	8.21	6.63	8.17	398	513	116	29.05
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	17.58	15.21	17.41	26	43	17	65.94
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.23	5.66	6.23	33	35	2	4.93
جنوب آسيا	15.28	12.43	15.17	57	86	28	49.45
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	7.11	5.97	7.10	31	34	2	7.40
شرق آسيا	7.20	5.39	7.17	240	304	65	27.00
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	3.31	3.02	3.31	355	355	0	0.00
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	10.05	7.52	9.98	299	415	116	38.66
25 بلداً أسوأ حالا*	21.14	18.52	20.74	15	35	20	129.80

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام 2030 بأكثر من 10 في المائة للقضاء على الجوع.

ملاحظة: يشير القضاء على الجوع إلى سيناريو *القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ*.

المصدر: المحاكات باستخدام نظام آفاق الزراعة على المستوى العالمي (نموذج التوازن الجزئي) واستنادا إلى *تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015*.

سيناريو بقاء الأمور على حالها. وترد الأرقام المتعلقة بالاستثمارات الإضافية في اللوحة الرابعة من الجدول ألف3.1. ويبلغ المتوسط السنوي للاستثمارات الإجمالية لفترة 2016-2030، من أجل تحقيق القضاء على الجوع، 116 مليار دولار أمريكي (بأسعار عام 2013 الثابتة). وبالنظر إلى المخصصات الإقليمية لهذا المبلغ، فإن أكثر من نصفه (65 مليار دولار أمريكي) مخصص لشرق آسيا.[40] وفي بعض المناطق، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث يتطلب سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ استثمارات إضافية تصل إلى 66 في المائة و49 في المائة أكثر من سيناريو بقاء الأمور على حالها (الجدول ألف3.1، العمود الأخير)، فإن تنفيذ مثل هذا البرنامج للاستثمارات الإضافية قد يشكل تحديا، ليس فقط لأسباب التمويل، بل أيضا لأسباب مؤسسية وإدارية ولوجستية. وقد تكون هذه التحديات أكبر بكثير في البلدان الأسوأ حالا، حيث يتطلب سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ استثمارات سنوية إضافية تصل إلى حوالي 130 في المائة.

[40] بما أن سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ حتى عام 2030 مبني مع نموذج التباين الجزئي، حيث تستجيب أسعار المواد الغذائية إلى التفاعلات بين العرض والطلب، يتم تلبية الزيادة في الطلب على السلع الزراعية والغذائية الناتجة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد عن طريق التوسع في العرض المرتبط بزيادة الأسعار. إلا أن هذه الزيادة في الأسعار، التي هي أقل بقليل من 10 في المائة في المتوسط، تعوض جزئيا فقط عن الزيادة في نصيب الفرد من الدخل.

الجدول **ألف 4.1**

ملخص نتائج سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ

	التحويلات للعجز الغذائي	الاستثمارات الإجمالية الإضافية	التحويلات للعجز الغذائي + الاستثمارات الإجمالية الإضافية	التحويلات للعجز الغذائي + الاستثمارات الإجمالية الإضافية	الاستثمارات الإجمالية الإضافية في الزراعة	التحويلات للعجز الغذائي + الاستثمارات الإجمالية الإضافية في الزراعة	التحويلات للعجز الغذائي + الاستثمارات الإجمالية الإضافية في الزراعة
	(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)			*(% الناتج المحلي الإجمالي)*	*(بمليارات الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)*		*(% الناتج المحلي الإجمالي)*
العالم	**14**	**1 470**	**1 484**	**1.7**	**116**	**130**	**0.15**
البلدان ذات الدخل المرتفع	3	0	3	0.0	0	3	0.01
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	11	1 470	1 481	4.8	116	127	0.41
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2	98	100	8.0	17	19	1.52
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2	18	20	0.4	2	4	0.07
جنوب آسيا	2	242	244	7.1	28	30	0.88
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	1	17	18	0.5	2	3	0.10
شرق آسيا	4	1 047	1 051	6.4	65	69	0.42
50 بلداً ستحقق الغاية في عام **2030**	6	0	6	0.0	0	6	0.01
60 بلداً لن تحقق الغاية في عام **2030**	8	1 470	1 478	8.1	116	123	0.68
25 بلداً أسوأ حالا*	1	120	121	19.9	20	21	3.45

*يتم تعريف البلدان الأسوأ حالاً على أنها البلدان التي ستضطر إلى رفع المتحصل من الطاقة الغذائية في عام 2030 بأكثر من 10 في المائة للقضاء على الجوع.

المصدر: المحاكات باستخدام نظام آفاق الزراعة على المستوى العالمي (نموذج التوازن الجزئي) واستنادا إلى *تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015*.

■ الاستثمارات الإجمالية والاستثمارات الصافية

تشير الأرقام المبينة هنا إلى الاستثمارات الإضافية "الإجمالية"، أي الاستثمارات المطلوبة لزيادة قاعدة رأس مال الأصول في البلدان واستبدال استهلاك رأس المال الثابت (انخفاض القيمة) على حد سواء. ولتوفير حجم تقريبي، فإن 20-40 في المائة من هذه الاستثمارات الإضافية سيحل محل انخفاض قيمة رأس المال الثابت، بحسب البلدان والفترات المحددة.[41] وفقط الحصة المتبقية ستكون متوفرة بالفعل لتوسيع قاعدة رأس المال الخاصة بالبلدان.

■ استكمال الاستثمارات الإضافية بتحويلات لتغطية العجز الغذائي

نفترض في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككل أن 5 في المائة من السكان لن يستفيدوا من الاستثمارات الإضافية لأسباب مختلفة، مثل العجز الشخصي والصحة والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، ينبغي تغطية العجز الغذائي لديهم عن طريق التحويلات لتغطية العجز الغذائي، أي تحويل الدخل السنوي اللازم لإخراجهم من دائرة الجوع والنقص في التغذية.[42] وتستند الحسابات على متوسط العجز الغذائي المقدر

[41] تقديرات أولية. تعتمد حصة استهلاك رأس المال الثابت في الاستثمار الإجمالي على تكوين رأس المال. ولدى البلدان التي لديها حصة كبيرة من المصانع والآلات معدلات استهلاك أقل من البلدان التي لديها حصص أعلى من تكنولوجيات النقل والمعلومات. وتميل البلدان ذات الدخل المرتفع إلى أن يكون لديها معدلات استهلاك أكبر؛ على سبيل المثال، في عام 2011، كان معدل الاستهلاك بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية 4.1 في المائة، في حين أن معدل الصين كان 3.1 في المائة. راجع: R. Inklaar and P.M. Timmer. 2013. Capital labor and TFP in PWT 8.0. Groningen, Netherlands, University of Groningen.

[42] يمكن احتساب الإنفاق السنوي اللازم لتحرير الناس من نقص التغذية في منطقة معينة (r) لفترة معينة (t)، بعد خصم تكاليف التنفيذ، كمتوسط نصيب (لجميع السكان) الحد الأدنى من الاحتياجات للطاقة الغذائية الذي ينقص أولئك الذين يعانون من نقص التغذية ضرب عدد السكان الإجمالي، ضرب الحد الأدنى من الاحتياجات للطاقة الغذائية، ضرب متوسط (على نطاق الاقتصاد) أسعار المستهلك لوحدة حرارية واحدة ضرب عدد أيام السنة.

المعرَب عنه بالسعرات الحرارية وتكلفة مقدرة للوحدة للسعرات الحرارية على صعيد البلد.[43] وبالنسبة للتكلفة السنوية الإجمالية للعجز الغذائي، يتم إضافة 20 في المائة، على افتراض أن 10 في المائة هي للتكاليف الإدارية و10 في المائة للتسربات.[44]

وتبلغ تكلفة هذه التحويلات، المذكورة في العمود الأول من الجدول ألف4.1 للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، 11.2 مليار دولار أمريكي، وتصل إلى 14.1 مليار دولار أمريكي إذا ما تمت إضافة البلدان ذات الدخل المرتفع. وتختلف التحويلات للعجز الغذائي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بحسب المناطق، كما هو متوقع. وتتراوح في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ بين 0.1 في المائة للبلدان ذات الدخل المرتفع إلى حد أقصاه 0.3 في المائة للبلدان الأسوأ حالا.

ويتضمن الجدول ألف4.1 ملخص نتائج سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالاستثمار على نطاق الاقتصاد ككلّ. ويبلغ المتوسط السنوي للاستثمار الإضافي على نطاق الاقتصاد المطلوب بين 2016 و2030 للقضاء على الجوع بحلول عام 2030، 1,484 مليار دولار أمريكي (بأسعار عام 2013 الثابتة). ويشمل ذلك تحويلات للعجز الغذائي تبلغ 14.1 مليار دولار أمريكي.

وعلى الصعيد العالمي، يبلغ ذلك 1.7 في المائة من المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي بين 2016 و2030. إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى 8.0 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإلى 19.9 في المائة في البلدان الأسوأ حالا.

ويُخصص من الاستثمارات الإضافية الإجمالية مبلغ 115.6 مليار دولار أمريكي للزراعة. وتبلغ الاستثمارات السنوية الإضافية في الزراعة والتحويلات للعجز الغذائي 129.7 مليار دولار أمريكي. وعلى الصعيد العالمي، يبلغ ذلك 0.15 في المائة من متوسط مجموع الناتج المحلي من 2016 إلى 2030. ولكن، يمثل ذلك على المستوى القطري والإقليمي، 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأسوأ حالا.

[43] دائرة البحوث الاقتصادية، وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية. تستند الحسابات على بيانات الإنفاق السنوي للأسر من Euromonitor International (متاح على http://www.euromonitor.com).

[44] هناك تفاوت بين تقديرات زيادات التكاليف الإدارية لبرامج التحويلات النقدية، من 5 في المائة لبرامج التحويلات النقدية العالمية المعتمدة من قبل مكتب العمل الدولي في الممارسة المذكورة أعلاه، إلى 100 في المائة لبرنامج التحويلات النقدية للأيتام والأطفال الأكثر عرضة في كينيا. ولمراجعة التكاليف الإدارية لبرامج الحماية الاجتماعية، راجع، على سبيل المثال: N. Caldes, D. Coady and J. Maluccio. 2004. *The cost of poverty alleviation transfer programs: a comparative analysis of three programs in Latin America*. FCND Discussion Paper No. 174. Washington, DC, IFPRI; M. Samson, I. van Niekerk and K. Mac Quene 2006. *Designing and implementing social transfer programmes*. Cape Town, South Africa, Economic Policy Research Institute.

المرفق 2. جدول إحصائي

الجدول **ألف** 2

متوسط التحويلات السنوية لسدّ فجوة الفقر والاستثمارات على نطاق الاقتصاد ككلّ بحسب البلد في سيناريو القضاء على الجوع المقترن بالحماية الاجتماعية والاستثمارات المناصرة للفقراء، 2016-2030

		التحويلات لسدّ فجوة الفقر		الاستثمارات الإضافية		التحويلات لسدّ فجوة الفقر	الاستثمارات الإضافية
		المجموع	في الريف	المجموع	في الريف	المجموع	
		(بملايين الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)				*(% الناتج المحلي الإجمالي)*	
البلدان ذات الدخل المرتفع	الاتحاد الروسي	3	0	0	0	0.00	0.00
	أستراليا	13	0	0	0	0.00	0.00
	إسرائيل	4	0	0	0	0.00	0.00
	جنوب أفريقيا	828	466	2 196	1 237	0.21	0.55
	كندا	21	0	0	0	0.00	0.00
	نيوزيلندا	2	0	0	0	0.00	0.00
	الولايات المتحدة الأمريكية	128	0	0	0	0.00	0.00
	اليابان	60	0	0	0	0.00	0.00
	الاتحاد الأوروبي 27	175	0	0	0	0.00	0.00
	جمهوريات آسيا الوسطى	713	452	149	94	0.12	0.02
	سائر بلدان أوروبا الشرقية	2	1	0	0	0.00	0.00
	سائر بلدان أوروبا الغربية	7	0	0	0	0.00	0.00
	المجموع	1 955	920	2 345	1 332	0.00	0.00
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	إثيوبيا	1 278	1 085	4 355	3 699	2.03	6.94
	إريتريا	165	140	788	669	8.13	38.86
	أنغولا	827	810	3 176	3 111	0.44	1.70
	أوغندا	761	729	2 922	2 800	2.22	8.51
	بنن	397	251	2 411	1 527	3.82	23.25
	بوتسوانا	31	19	74	45	0.14	0.33
	بوركينا فاسو	508	477	2 674	2 513	3.06	16.10
	بوروندي	414	385	2 198	2 046	24.66	130.98
	تشاد	364	311	1 279	1 094	2.16	7.58
	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى						

الجدول **ألف** 2

(يتبع)

			التحويلات لسدّ فجوة الفقر		الاستثمارات الإضافية		التحويلات لسدّ فجوة الفقر	الاستثمارات الإضافية
			المجموع	في الريف	المجموع	في الريف	المجموع	
			(بملايين الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)				*(% الناتج المحلي الإجمالي)*	
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	توغو	255	199	1 185	924	6.07	28.23
		جمهورية أفريقيا الوسطى	202	139	938	646	7.19	33.47
		جمهورية الكونغو الديمقراطية	6 052	4 017	49 718	33 003	27.49	225.84
		جمهورية تنزانيا المتحدة	1 164	0	8 758	0	2.50	18.79
		رواندا	485	408	2 896	2 441	4.28	25.56
		زامبيا	806	636	5 286	4 170	2.81	18.46
		زمبابوي	304	238	1 127	880	3.13	11.60
		السنغال	390	276	1 416	1 002	1.69	6.14
		سوازيلند	46	42	336	303	0.92	6.68
		السودان	697	579	2 210	1 835	0.74	2.34
		سيراليون	195	148	929	707	6.35	30.28
		الصومال	359	283	1 738	1 371	7.06	34.17
		غابون	23	5	17	4	0.14	0.10
		غامبيا	34	22	163	109	2.35	11.42
		غانا	424	302	1 594	1 136	0.98	3.66
		غينيا	259	210	1 318	1 069	2.96	15.04
		الكونغو	147	80	507	275	0.69	2.39
		كينيا	979	820	7 369	6 175	2.09	15.76
		الكاميرون	443	308	2 505	1 742	1.10	6.21
		كوت ديفوار	586	374	3 107	1 981	1.76	9.33
		ليبيريا	178	101	2 590	1 463	11.21	163.18
		ليسوتو	78	65	259	214	3.16	10.44
		مالي	515	408	6 400	5 067	3.04	37.73
		مدغشقر	807	620	7 952	6 106	6.44	63.40
		ملاوي	838	776	5 495	5 083	8.64	56.61
		موريتانيا	63	39	204	126	1.17	3.78
		موريشيوس	1	0	0	0	0.01	0.00
		موزامبيق	1 101	793	4 523	3 256	3.77	15.49
		ناميبيا	67	54	266	214	0.48	1.89
		النيجر	489	435	2 270	2 023	4.99	23.16
		نيجيريا	4 011	2 750	24 914	17 083	1.28	7.93
		المجموع	26 742	19 334	167 866	117 908	2.14	13.42

الجدول **ألف 2**

(يتبع)

		التحويلات لسدّ فجوة الفقر		الاستثمارات الإضافية		التحويلات لسدّ فجوة الفقر	الاستثمارات الإضافية
		المجموع	في الريف	المجموع	في الريف	المجموع	
		(بملايين الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)				*(% الناتج المحلي الإجمالي)*	
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	الأردن	1	0	0	0	0.00	0.00
	جمهورية إيران الإسلامية	131	0	0	0	0.03	0.00
	أفغانستان	254	203	237	190	1.45	1.36
	تركيا	6	4	0	0	0.00	0.00
	تونس	14	0	0	0	0.02	0.00
	الجزائر	92	44	0	0	0.04	0.00
	الجمهورية العربية السورية	16	8	0	0	0.02	0.00
	العراق	278	151	46	25	0.31	0.05
	لبنان	48	23	5	2	0.10	0.01
	ليبيا	74	36	6	3	0.07	0.01
	مصر	202	153	0	0	0.08	0.00
	المغرب	257	189	31	23	0.22	0.03
	المملكة العربية السعودية	154	0	0	0	0.02	0.00
	اليمن	182	149	45	37	0.44	0.11
	المجموع	1 707	960	369	279	0.05	0.01
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	الأرجنتين	125	0	0	0	0.03	0.00
	إكوادور	115	69	5	3	0.14	0.01
	أوروغواي	2	0	0	0	0.00	0.00
	باراغواي	59	32	12	6	0.33	0.06
	البرازيل	2 841	0	277	0	0.14	0.01
	بنما	37	23	2	1	0.11	0.00
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	دولة بوليفيا المتعددة القوميات	90	41	37	17	0.42	0.17
	بيرو	186	76	0	0	0.08	0.00
	ترينيداد وتوباغو	21	17	15	12	0.06	0.04
	جامايكا	40	26	18	12	0.25	0.12
	الجمهورية الدومنيكية	51	20	0	0	0.06	0.00
	السلفادور	95	42	61	27	0.35	0.22
	سورينام	8	6	5	4	0.21	0.12
	شيلي	38	4	0	0	0.01	0.00
	غواتيمالا	245	171	199	138	0.42	0.34
	غيانا	10	0	5	0	0.38	0.18
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	415	0	93	0	0.15	0.03

الجدول **ألف** 2

(يتبع)

			التحويلات لسدّ فجوة الفقر		الاستثمارات الإضافية		التحويلات لسدّ فجوة الفقر	الاستثمارات الإضافية
			المجموع	في الريف	المجموع	في الريف	المجموع	
			(بملايين الدولارات الأمريكية، أسعار عام 2013 الثابتة)				*(% الناتج المحلي الإجمالي)*	
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	كوبا	79	51	18	12	0.08	0.02
		كوستاريكا	21	7	0	0	0.05	0.00
		كولومبيا	576	192	104	35	0.19	0.03
		المكسيك	340	100	0	0	0.02	0.00
		نيكاراغوا	45	29	16	10	0.46	0.17
		هايتي	420	0	595	0	5.32	7.55
		هندوراس	146	81	146	82	0.68	0.68
		المجموع	6 002	987	1 608	359	0.11	0.03
	جنوب آسيا	باكستان	1 454	1 119	975	750	0.55	0.37
		بنغلاديش	2 644	2 086	3 333	2 628	1.99	2.50
		سري لانكا	192	166	116	100	0.29	0.17
		نيبال	348	315	256	231	1.30	0.96
		الهند	15 482	12 220	19 518	15 405	0.53	0.67
		المجموع	20 121	15 905	24 198	19 116	0.59	0.71
	شرق آسيا	إندونيسيا	2 077	1 337	455	293	0.23	0.05
		تايلند	9	7	0	0	0.00	0.00
		جمهورية كوريا	10	0	0	0	0.00	0.00
		جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	180	142	56	44	0.36	0.11
		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	65	54	41	34	0.71	0.45
		الصين	5 809	0	0	0	0.05	0.00
		الفلبين	958	0	326	0	0.33	0.11
		فييت نام	531	480	94	85	0.33	0.06
		كمبوديا	102	93	37	34	0.58	0.21
		ماليزيا	87	61	0	0	0.02	0.00
		منغوليا	31	13	14	6	0.38	0.17
		ميانمار	361	285	91	72	0.58	0.15
		هونغ كونغ، الصين المنطقة الإدارية الخاصة	2	0	0	0	0.00	0.00
		تايوان	6	0	0	0	0.00	0.00
		المجموع	10 226	2 470	1 114	567	0.06	0.01
	بلدان أخرى		376	249	208	138	0.05	0.03
	العالم (المجموع الكلي)		67 131	40 825	197 708	139 699	0.08	0.23

المصدر: تم احتسابها بالاستناد إلى تقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام* 2015 وبيانات (PovcalNet) للبنك الدولي.

تحقيق هدف القضاء على الجوع

الدور الحاسم للاستثمارات
في الحماية الاجتماعية والزراعة

يتضمّن هذا التقرير تقديرات لتكاليف الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء اللازمة للقضاء على العجز المزمن في الطاقة الغذائية، أو للقضاء على الجوع بحلول عام 2030. ويتسق هذا الهدف مع تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و 1 المتمثلين في القضاء على الجوع بحلول عام 2030 واستئصال الفقر على التوالي.

ويعتمد التقرير سيناريو "أساسياً" مرجعياً، يعكس حالة "بقاء الأمور على حالها"، لتقدير الاستثمارات الإضافية اللازمة. وبموجب هذا السيناريو، سيظلّ هناك حوالي 650 مليون شخص لا يزالون يعانون من الجوع في عام 2030. ولذا يُشار إلى الاستثمارات اللازمة للقضاء على الجوع على أساس التقديرات بحلول عام 2030.

ويتم القضاء على الجوع من خلال مزيج من الحماية الاجتماعية والاستثمارات المحددة الأهداف "المناصرة للفقراء". ويهدف المكون الأول إلى رفع الفقراء مباشرة إلى ما فوق خط الفقر المدقع من خلال الحماية الاجتماعية عبر "التحويلات لسدّ فجوة الفقر".

ويتضمن المكون الثاني الاستثمارات الإضافية اللازمة لتحفيز نمو أعلى للدخل وفرص العمل لصالح الفقراء والحفاظ عليه، مقارنة بسيناريو بقاء الأمور على حالها. ومن شأن ذلك أن يقلل في المقابل الحاجة إلى تغطية التحويلات لسدّ فجوة الفقر بواسطة الحماية الاجتماعية.

ويستكمل التحليل من خلال النظر في طرق بديلة لتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

ISBN 978-92-5-608886-4
I4951Ar/1/01.16